

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

المذكرة موسومة بـ :

تطبيق منحني فيليبس لدراسة تأثير السياسة النقدية على
التضخم والبطالة في الجزائر 2022/2012

إشراف الأستاذ:

- شنن نبيل

من إعداد:

- حمايدية فضل الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عمير حمه	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
د. شنن نبيل	أستاذ محاضر قسم أ	مشرقا و مقررا
د. ممو سعيدة	أستاذ مساعد قسم ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023

الإهداء

إلى والدي الأعزاء

إلى أختي، إلى إخوتي

إلى مشرفي الدكتور شنن نبيل

شكر و عرفان

"أعرب بفخر وامتنان الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذه المذكرة، سواء كان ذلك من قبل الأسرة الأكاديمية، الأصدقاء، أو العائلة. تعكس هذه المذكرة تفانياً عميقاً في البحث والعمل الجاد، وتجسد جهوداً مستمرة لتحقيق النجاح الأكاديمي. نثمن توجيهات ودعم الأساتذة والزملاء والأحباء، الذين كانوا دائماً مصدر إلهام وتشجيع، وبفضلهم تم تحقيق هذا الإنجاز. نتطلع إلى المزيد من التعلم والنمو في المستقبل، مع الحفاظ على الروح الباحثة والعطاء لخدمة المجتمع والعلم "

الفهرس

II.....	إهداء.....
III.....	شكر و عرفان.....
IV.....	فهرس.....
VII.....	قائمة الجداول.....
VIII.....	قائمة الأشكال و الرسومات.....
أب.....	مقدمة.....
1.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة
2.....	تمهيد:.....
3.....	المبحث الأول: مبادئ و معالم السياسة النقدية.....
3.....	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:.....
3.....	- الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:.....
4.....	- الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية:.....
4.....	- الفرع الثالث: أسس و مكونات السياسة النقدية:.....
6.....	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية.....
6.....	الفرع الأول: الأهداف الأولية.....
7.....	1- مجمعات الاحتياطات النقدية:.....
7.....	2- ظروف سوق النقد:.....
8.....	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة.....
9.....	1- معدل الفائدة:.....
10.....	2- سعر الصرف:.....
11.....	3- المجمعات النقدية:.....
13.....	الفرع الثالث: الاهداف النهائية.....
13.....	1- استقرار المستوي العام للأسعار:.....
16.....	2- العمالة الكاملة:.....
17.....	3- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني:.....
17.....	4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:.....
19.....	المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية:.....
19.....	1- الأدوات الكمية:.....
19.....	1-1- سعر اعادة الخصم:.....
20.....	2-1- سياسة السوق المفتوحة.....
21.....	3-1- تغيير النسبة القانونية للاحتياطي:.....
22.....	2- الأدوات النوعية (المباشرة):.....

22	1-2- تأطير القروض:
22	2-2- التسهيلات الدائمة:
22	1-2-2- التسهيلات الهامشية للتسليف:
23	2-2-2- التسهيله الهامشية للودائع:
23	3-2- وسائل أخرى:
23	1-3-2- لإقناع الأديبي:
23	2-3-2- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:
24	المبحث الثاني: التضخم و البطالة و علاقته مع منحني فيليبس:
24	المطلب الاول: الاطار النظري للتضخم و البطالة:
24	1- التضخم:
26	2-1- العوامل المسببة للتضخم:
27	3-1- أنواع التضخم:
28	4-1- الأثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم:
29	2- البطالة:
30	1-2- أنواع البطالة:
32	2-2- اثار البطالة:
33	المطلب الثاني:منحني فيليبس الاصلي (خلفية تاريخية)
34	1- الأساس الإحصائي لمنحني فيليبس:
36	2- الصيغة العامة لمعادلة فيليبس:
39	المطلب الثالث: الدراسات منحني فيليبس:
39	1- الدراسات الداعمة لمنحني فيليبس:
39	1-1- تحليل سامويلسون وسولو:
41	2-1- تحليل ليبسي:
45	2- الدراسات السابقة:
50	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة (2012-2022)
51	تمهيد:
52	المبحث الاول: تقييم معدلات التضخم و البطالة في الجزائر الفترة (2012/2022)
52	المطلب الأول: تحليل معدلات التضخم في الجزائر خلال (2012/2022):
52	1- تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2012/2022):
54	2- سياسة البنك المركزي في مواجهة التضخم:
56	المبحث الثاني: تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012/2022):
56	1- تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2012/2022):
59	المبحث الثاني: أدوات و منهجية الدراسة:
59	المطلب الاول: الطريقة المتبعة في الدراسة:
59	1- متغيرات الدراسة:
60	2- نتائج تقدير العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر:

المطلب الثاني: تحليل أثر الاستثمار العمومي على تطور معدلات البطالة و تضخم في الجزائر 2022/2012:.....	60
1- الفترة 2014-2012:.....	60
2- الفترة 2019-2015:.....	61
3- الفترة 2022-2020:.....	62
2-تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2022/2012:.....	64
3- مناقشة نتائج التحليلية للدراسة:.....	65

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
52	معدلات التضخم في الجزائر من 2012 إلى 2022	1
56	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022/2012)	2
59	معامل الارتباط بين التضخم والبطالة	3
60	تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2012-2014	4
61	تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2015-2019	5
62	تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2020-2022	6

قائمة الأشكال والرسومات

الرقم	الشكل	الصفحة
1	منحى فيليبس للملكة المتحدة (1861-1957)	35
2	منحى فيليبس الأصلي	37
3	منحى فيليبس المعدل	38
4	الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم	40
5	الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم	41
6	العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور	42
7	العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل	43
8	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2012 إلى 2022	53
9	تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2012 إلى 2022	56
10	يمثل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 2012-2022	63

المقدمة

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها الدول، أصبح فهم العلاقة بين التضخم والبطالة وتأثيرات السياسات النقدية أمرًا حيويًا للتنبؤ بتوجهات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تُعتبر الجزائر من بين الدول التي تواجه تحديات اقتصادية متعددة، وتحديدًا في مجال التضخم والبطالة .

هذه المذكرة تهدف إلى استكشاف وتحليل تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال العقد الماضي (2012-2022). من خلال تطبيق منحنى فيليبس، سنحاول فهم كيفية تفاعل السياسة النقدية مع تلك المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وما إذا كانت تلك السياسات قد تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تفاقم التباينات في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل البيانات الاقتصادية واستخدام الأدوات النظرية والتحليلية، سنسعى إلى تقديم رؤية شاملة لتأثير السياسة النقدية على الوضع الاقتصادي .

1. إشكالية البحث:

بناء على ما تم ذكره يمكن استخلاص إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- كيف تؤثر السياسة النقدية في الجزائر لتخفيف من تضخم و البطالة في إطار منحنى فيليبس خلال الفترة 2022/2012 ؟

و للإجابة على الإشكالية السابقة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

- هل يتحقق منحنى فيليبس في الجزائر في الفترة (2012-2022) ؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة قمنا بوضع بعض الفرضيات التالية:

- العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية.

- تحقق علاقة منحنى فيليبس في الجزائر.

- وجود علاقة توازنية بين البطالة والتضخم.

3. أهمية البحث

تتجسد أهمية هذا الموضوع في محاولة معرفة وتفسير وضع الجزائر لكل من ظاهري التضخم والبطالة والعلاقة التي تربط بين هاتين الظاهرتين من الناحية النظرية ومن الناحية العملية التطبيقية.

4. أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى مايلي:

- تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وفق نموذج منحني فيليبس.
- فهم التفاعل بين التضخم والبطالة في الجزائر.
- تقييم فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5. منهج البحث:

سيتم الإجابة على تساؤلات الدراسة وإختبار فرضياتها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تأثير السياسة النقدية على التضخم والبطالة في الجزائر وفق نموذج منحني فيليبس.

6. أسباب إختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دعت إلى إختيار هذا الموضوع يمكن حصرها في :

- تعتبر ظاهري البطالة والتضخم من أخطر الظواهر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع لذا فهما يحتاجان إلى دراسات تهتم بمعرفة وتحليل أسبابهما وأثارهما، ومن ثم احتوائهما والتخفيف من حدتهما وبالتالي تحقق نمو واستقرار اقتصادي.

- الرغبة في استخدام تحليل اقتصادي في تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر وتوضيح النتائج المترتبة عنهما مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة لرفع التشغيل من جهة والتقليص من معدلات التضخم من جهة أخرى.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة

تمهيد:

لقد أدى تطور الحياة إلى تشابك علاقات ومصالح مختلف دول العالم في عصر الحديث مما استلزم إجراء مبادلات مختلفة بين مختلف الأقطاب، وقد كانت النقود محور هذه المبادلات، وهو ما يعني استحالة الاستغناء عن خدمات النقود والنظام النقدي، كما أن الائتمان كجزء من النظام النقدي يضفي شيئاً من المرونة على نظام المدفوعات، ويعبئ الادخار ويخلق الائتمان الذي يستطيع الجهاز المصرفي أن يضعه في خدمة الاقتصاد وتطوره.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء نجد أن مصطلح السياسة النقدية ظهر في القرن التاسع عشر وظهرت معه الضرورة الملحة لدراسة هذه السياسة، وذلك لما لها من دور فعال في معالجة مشكلات التضخم و البطالة والمشكلات النقدية الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد.

المبحث الأول: مبادئ و معالم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي ومستويات الفائدة بهدف تحقيق استقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، وضمان استقرار النظام المالي. هذه السياسة تتضمن أدوات مثل تحديد أسعار الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي النقدي، وتعتبر أساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العرض النقدي وأسعار الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة في اللغة التدبير الأمر ما في جماعة تدبيرا يغلب عليه معنى التحسين والإصلاح واصطلاحا تدبير شؤون الدولة.¹

ويختلف تعريف السياسة النقدية بشكل واسع ومتنوع، إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لهذه السياسة، وهي الإجراءات المتخذة، والهيئة المشرفة على تطبيق هذه الإجراءات، والهدف النهائي أي المرجو تحقيقه.

وفي هذا السياق ارتأينا أن نأخذ بعض التعاريف التي نراها مناسبة لمعالجة موضوع بحثنا.

وبناء عليه يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها (مجموعة التدابير التي تأخذها السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد، أو من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف).²

كما يمكن أن تعريفها على أنها (العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية).

¹ شرف الدين أحمد، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2018، المجلد 06، العدد 01، ص 89-105.

² George Pariente، 'Éléments d'économie monétaire'، éd، Economica، America، 1983، p، 78.

و تعرف السياسة النقدية أيضا بأنها تلك (السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود و التي تستعمل العلاقة النقود – الدخل).¹

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر الهامة، وهي أن السياسة النقدية تتغير مع الوقت بتغير الوضع والأهداف ، وأن السلطات النقدية مكلفة بوضع هذه السياسة من أجل إحداث أثر على الاقتصاد، وذلك من خلال استقرار المستوى العام للأسعار و معدلات الصرف وتتم المحافظة على هذا الاستقرار أو التقليل من الاختلال عن طريق التأثير على السيولة النقدية .

- الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي الإطار الذي يحدده البنك المركزي أو الهيئة المالية المختصة في الدولة للتحكم في الكمية والقيمة المالية للنقد في الاقتصاد. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف محددة في النظام المالي والاقتصادي، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير السيولة المالية الكافية في الاقتصاد.

تتضمن أدوات السياسة النقدية مجموعة متنوعة من السياسات والآليات، مثل تحديد معدلات الفائدة، والتدخل في السوق المالية من خلال شراء وبيع السندات الحكومية، وتحديد معدلات الاحتياطي الإلزامية للبنوك، وتطبيق سياسات سعر الصرف.

تعتبر السياسة النقدية أداة قوية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية والسياسات الاجتماعية، لتحقيق أهداف شاملة لتحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز الرخاء الاقتصادي.

-الفرع الثالث: أسس و مكونات السياسة النقدية:

نبين من خلال هذا الفرع أسس السياسة النقدية وكذا مختلف مكوناتها والأنواع التي تبنى عليها هذه السياسة كما يلي:

1- أسس ومبادئ السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع باستخدام أدوات كثيرة، لتحقيق أهداف محددة إنطلاقاً من مبادئ معينة كمايلي:²

¹ Michelle de Mougures، 'Théorie et politique monétaires'، 2édition Dalloz، france ,paris,1984، p4.

² نسبية خوالدي، "أثر السياسة النقدية على التضخم دراسة تحليلية وقياسية خلال فترة 1990-2018" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2020-2021، ص 10.

- تنظيم الجهاز المصرفي: في هذا المجال تشترط الدولة تحديد طرق مراقبة العملة حفاظا للحقوق وتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.
- توفير المدخرات وتنميتها تهتم السياسة النقدية بتنمين عوامل تنمية الإدخار مادية كانت أو معنوية، إنطلاقا من مصادر التشريع.
- تنظيم عرض النقود: يجب أن لا تقوم السياسة النقدية بإصدار النقود إلا لأسباب إقتصادية فعلية لأن ذلك أحد مهامها، والتي تعمل على إبعاد الضرر بالقيم الإقتصادية مثل المحافظة على القدرة الشرائية للنقود، لأن التساهل في عرض النقود سيعرض مستويات الأسعار إلى تقلبات حادة.
- ضبط الطلب على النقود: يجب أن ينظم الطلب على النقود حسب حجم المداخل المختلفة وحجم التداول السلمي والخدمي وهو ما يعرف بالطلب على النقود بدافع المعاملات، أما باقي دوافع الطلب على النقود الإحتياطي، المضاربة يجب أن يرتبط بوظيفة النقود كأداة للمبادلة لا للمضاربة.
- إدارة نشاط البنوك: تقوم السياسة النقدية في هذا المجال برسم معالم النشاط المصرفي بما يخدم العناصر سالفة الذكر، حيث يمنح الإئتمان للقيم الإقتصادية الحقيقية، أي أن يمنح الإئتمان حسب مضاعف الإئتمان الذي يوجه للإستثمارات مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل والمستثمرين.

2- مكونات السياسة النقدية: تتكون من هيكلين هما:

- المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد وتتكون من:
 - البنك المركزي الذي يلعب عدة أدوار.
 - الخزينة العمومية التي تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.
 - وزارة المالية التي تقوم بدورها عن طريق الخزينة، وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيأته المنظمة والتي تتكلف الدولة بطريقة أو بأخرى بتعيين أعضائه.
- التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الإئتماني: فعلى سبيل المثال في الجزائر مجلس النقد والقرض الذي أسس سنة 1990 الذي يضم مجموعة أعضاء من محافظ بنك الجزائر ووزير المالية، أمين الخزينة العمومية وممثلين عن البنوك وقطاعات النشاط الإقتصادي.

3- أنواع السياسة النقدية: نجد نوعين للسياسة النقدية و هي:

- سياسة نقدية توسعية (inflation): تسعى الدولة إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الإستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام. فعندما يكون الإقتصاد الوطني في حالة ركود (كساد)

فالدولة عن طريق البنك المركزي و الذي يمثل محور السياسة النقدية والذي يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في الإئتمان.¹

• سياسة نقدية إنكماشية (**Déflation**): بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر العملة الوطنية.²

بحيث تنتهج الدولة سياسة نقدية إنكماشية عندما يكون الإقتصاد الوطني في حالة تضخم فيتدخل البنك المركزي للحد من التدفق النقدي وهذا عن طريق إجبار البنوك التجارية إلى الحد أو التقليل من الائتمان والذي سوف يؤدي إلى تخفيض كمية النقود المتداولة في المجتمع.

• نوع معتدل من التضخم (**Reflation**): وهو ارتفاع طفيف في الأسعار.

• نوع معتدل من الإنكماش (**Disinflation**): وهو ذلك النوع الذي ظهر منذ عام 1930 وكان مصحوبا بالكساد.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

بعد أن تقوم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لفترة زمنية معينة فإنها تريد تحقيق أهداف هذه السياسة والتي يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسيه:

الفرع الأول: الأهداف الأولية³

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى هي مجتمعات الاحتياطات النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

¹ د.عبد القادر روشو. "السياسة النقدية في الجزائر: التحديات والآفاق". مجلة الاقتصاد والمالية، 2019، عدد 2، طبعة 15، ص 123-

140.

² شرف الدين أحمد، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، 2019، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ د.عبد القادر روشو، مرجع سبق ذكره، ص180.

1- مجوعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدي الجمهور و الاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدي البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).¹

وقد أثير النقاش حول النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة، كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجوعات الاحتياطات كهدف أولي وانتقل النقاش بين الاقتصاديين إلى أهمية كل مجمع.

وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط. وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

2- ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية حيث يعبر عن سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين البنوك.²

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا

¹ محمد فودوا، "السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المساييرة - حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2005-2006)، ص 10.
² بن حمودة محمد، "أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019، ص 52.

كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على "أفضل العملاء"¹ ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع حيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل التقديرون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يروا بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينزيين يهتمون أيضا بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.²

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية يجب استخدامه ليكون حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة³

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي :

أ- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية على سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة.

ب- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:

¹ ويسمى باللغة الإنجليزية (Prime Len Rate) ويسمى أيضا (Base Rate) وهو سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لزابانها الممتازين، وهو السعر الذي تركز عليه الفائدة على القروض بوجه عام، وكذلك الفوائد على الودائع.

² زروقي رياض، "تقييم السياسة النقدية في الجزائر بين 2010 و2020". أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2020، ص 20.

³ دريدي وسيمة، "التحديات والآفاق المستقبلية للسياسة النقدية في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2019، ص 42.

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.

- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.

- عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف المجمعات النقدية.

واعتمد الكينزيون و النقديون مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته باتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل استدراك ما يمكن أن ينجم من انحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية. فالكينزيون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط بينما اعتمد النقديون كمية النقود كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة.

1- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة 2- سعر الصرف 3- المجمعات النقدية الوسيطة.

1- معدل الفائدة¹:

لنتذكر أن الكينزيين يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقد ويون بها لأن قيمة النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون أنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي.

إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوي الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات النقدية في هذه الحالة أن تحافظ على تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل التوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من الركود والتضخم، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.

¹ عبد الرحمن الحميدي، "النظام المالي والسياسة النقدية في الجزائر"، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص-ص 35-36.

وتعتبر معدلات الفائدة ذات أهمية عالية على الصعيدين الداخلي والخارجي:

فعلي الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختيارات بين السندات والنقد، وعلى الصعيد الخارجي: تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية - لاهي مرتفعة ولا منخفضة - ومستقرة قدر الإمكان في الزمن. فبعض الاقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية على مدى 25 سنة تكمن في استقرار معدلات الفائدة الحقيقية في الأجل القصير حوالي 3% ، وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل اختيارات الاستثمار والنمو المنتظم.¹

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:²

- **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية:** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات الخزينة القابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق الخزينة ... الخ).
- **معدلات السوق المالية:** وهي التي يتم على أساسها إصدار السندات.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني.... الخ).
- **المعدلات المدبنة:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

2- سعر الصرف:

إن معدل الصرف أو سعر الصرف هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل الصرف اتجاه العملات الأخرى وقد يكون كذلك محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة وهي تتعرض للتقلبات، ويلعب معدل أو سعر الصرف

¹ العربي ياسين، "تأثير السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2020، ص 118.
² شرف الدين، "التحديات والفرص في السياسة النقدية الجزائرية"، دار الفكر، 2017، ص 50.

دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لبلد ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف الملائم له نتائج ثقيلة منها:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع للعملة أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.¹

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف ولهذا فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.²

3- المجمعات النقدية:

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معلن تم إعلان مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972 ، بنك ألمانيا الفدرالي ابتداء من 1974 بنك انكلترا وفرنسا ابتداء من 1976. وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو يتراوح بين (3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون أن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي وبين فريد مان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدرا لعدم الاستقرار.
- بزيادة معدل عرض النقود بمعدل ثابت فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

¹ غميمة مصطفى، خضير سفيان، "السياسة النقدية وإدارة السيولة في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 01 ، العدد 2018، ص 80.

² د. شرف الدين، "التحديات والفرص في السياسة النقدية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 72.

- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتريا من ذلك، وترتكز هذه النظرية لاستعمال المجمعات النقدية على الميررات التالية:
 - إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها.
 - يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع الحصول عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإن الإشكال يبقى مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق (M1) أو (M2) والمجمع النقدي الأوسع (M3) عند وجود ابتكارات مالية مستمرة؟

وهناك ميررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، كما بينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات والمشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي (M2) الذي يضم (M1) و توظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتناب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك. كما أن المجمع النقدي (M1) يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع (M1) لكونه يدر مردودية أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة. وكخلاصة فإنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا. إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا، معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا، الكتلة النقدية في فرنسا ... الخ.¹

كما يمكن أن تسجل بأن بعض البلدان تستعمل وتراقب بالموازاة هدف << القرض الداخلي >> مع جميع المصدرين الداخليين لخلق النقود (الخرينة + قروض الاقتصاد)، هذا الهدف يكون مهما خاصة للبلدان التي لها عجز في مدفوعاتها الخارجية وترغب في إمكانية تحسين عملتها بمعزل عن التأثيرات الخارجية.

¹ العربي ياسين، "تأثير السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، 2017، ص-ص 120-135.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية¹

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، تم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- العمالة الكاملة.
- تحقيق معدل عال من النمو.
- توازن ميزان المدفوعات.

فلو رجعنا قليلا بالذاكرة إلى ما قبل الثورة الكينزية لوجدنا أن السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد آنذاك هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاءت الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية وظهر هدف آخر لها هو التحقيق العمالة الكاملة وفي منتصف الخمسينات أصبح هناك هدف آخر للسياسة النقدية هو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات وهو أمر يدل على التطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع تطور الزمن.

وسنقوم بتفصيل هذه الأهداف النهائية في النقاط التالية:

1- استقرار المستوى العام للأسعار:

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، ويخلف ذلك أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

ومن خلال استقراء التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم تتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية، فالنقدويون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض

¹ د. شرف الدين، "التحديات والفرص في السياسة النقدية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 150.

النقود هي علاقة خطية وطرديّة تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية خلال الخمسينات بعمل الخيط إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم.

أما الاقتصادي فريدمان فيرجع أسباب التضخم إلى:

- زيادة الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي.
- التمسك بأسعار صرف ثابتة، وهو ما أدى إلى انتشار التضخم المستورد كاستيراد بعض الدول للتضخم مثل ألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة.
- التوسع في الدور الحكومي مع تفضيل الحكومات للضرائب غير المباشرة في وقت التضخم.
- اعتماد الحكومات سياسة العمالة، وهو ما جعلها تستعمل مقاييس لتقدير فترات البطالة الموسمية وهذه المقاييس أنت إلى زيادة معدل النمو النقدي.

وحسب فريدمان فإن التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية، ودليله في ذلك أن أي بلد من يتضخم عجز الموازنة إثر التوقعات الخاصة، والتضخم المستورد الناتج عن التجارة الدولية والتغير المستمر في الأسعار مر أيضاً بمعدل نمو مرتفع للعرض النقدي.¹

ولكن الأراء تتباين حول ما إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوباً فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على استقرار مستويات الأسعار.

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقويين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيراً، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً، ولهذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار لأن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة بالإضافة إلى أسباب أخرى غير نقدية مثل:

- الاحتكارات في ميدان الأعمال، والاتحادات العمالية.

¹ عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 1996، ص

- زيادة الضرائب والقواعد التنظيمية الحكومية تولد آثار تضخمية وخاصة إذا كانت سببا في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي، كما أن القواعد التنظيمية إذا أدت إلى زيادة نفقات الإنتاج أو تدعيم الاحتكارات فإنها تخفض أيضا الناتج المتوقع للاقتصاد.
- برامج الرفاهية مثل التأمين ضد البطالة ومعاشات الضمان الاجتماعي تشجع الأفراد على الخروج من العمل، وبالتالي تخفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- عجز الموازنة إثر التوقعات الخاطئة والتضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية والتغيرات في أسعار الصرف ودور الحكومات في الرقابة على الأسعار، وانتشار عوامل المضاربة في الاقتصاديات التي تعاني من التضخم إلى غير ذلك من الأسباب العديدة، كل هذه الأسباب بالنسبة للنقدويين تزيد من حدة التضخم، ولكنها ليست السبب الرئيسي له وإنما هو زيادة معدل النمو النقدي، لكون أن الصدمات غير النقدية لا تستطيع أن تغير معدل التضخم بشكل دائم إذا لم تكن صدمات متتالية ومستمرة أو تكون عاملا محفزا ومدعما للسلطات النقدية لترفع باستمرار معدل نمو العرض النقدي.¹

وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة إلا بسياسة نقدية الكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي، مع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فمثلا إذا كان سبب التوسع النقدي هو تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الإصدار النقدي، فهذا يخفض عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبزيادة الضرائب أو تمويل العجز في الميزانية بالاقتراض وليس بإصدار نقود جديدة.

ولقد بين ملتون فريدمان في خطاب له أمام أعضاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة 1967 أن كل تضخم شديد قد يتولد عنه توسعا نقديا، وأن كل انكماش رئيسي في هذه الدولة قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة الاضطراب النقدي، ومن ثم فإن التحكم في الأسعار لا يتحقق إلا بالتحكم في زيادة كمية النقود، ومن خلال التجارب التاريخية لدول مرت بمشكلة التضخم مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لم تستطع القضاء على التضخم إلا بعد تحقيق استقرار معدل النمو في المعروض النقدي.²

إن تثبيت معدل نمو النقود قد يكون سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضا متقدم، وتوافر الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرصة لتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل

¹ Goodhart, Charles, and Manoj Pradhan, "The Great Demographic Reversal: Ageing Societies, Waning Inequality, and an Inflation Revival". Springer, Berlin, 2020, p123.

² محمد عبد الغني، "السياسة النقدية وأثارها على الاقتصاد الكلي"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2020، ص 118.

ملائم، ولكن الأمر يختلف عنه في الدول النامية نظرا لضيق السوق المالية والنقدية واعتماد اقتصادها على اقتصاد المديونية.

إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، بحث أن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد تم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وإنما تكون مختفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، بينما يخدر الأفراد عن رغبتهم دائما في خفض الدين العام للحكومة والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي، وهذين الإجراءين لا يتمتغان بأية استجابة من طرف الأفراد، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاحتفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم.¹

2- العمالة الكاملة:²

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء الوصول إلى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة وللسياسة النقدية بصفة خاصة.

وتتمتلك السياسة النقدية دورا مهم في تحقيق العمالة الكاملة وتخفيض البطالة وذلك عن طريق تقوية الطلب الفعال، فمثلا عندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك مع زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل التي بدورها تؤدي إلى زيادة العمالة.

وفي هذا السياق يجب على السلطات النقدية أن تحرص على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعليها كذلك أي السلطات النقدية (البنك المركزي) اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انكماش في الإنتاج والدخل واضطراب في العلاقات الاجتماعية. ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوي اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المشغلة، كما أن إتباع سياسة نقدية سليمة من أهم العوامل لتحقيق العمالة الكاملة.

¹ عبد المنعم راضي، "تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم"، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر 1980، ص 52.

² غميمة مصطفى، خضير سفيان، "السياسة النقدية وإدارة السيولة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص-ص 100-101.

3- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد الوطني لأي بلد كان مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية. ويعتبر الاقتصاديين أن هذا الهدف هو الهدف الأول والأساسي للسياسة النقدية بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل مستويات الأسعار واستقرار أسعار الصرف أهدافاً ثانوية.

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تصبو إليه جميع الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويراد به تحقيق زيادة مستمر وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أجل رفع متوسط دخل الفرد الحقيقي وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته.

فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في شكل تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص. فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري ولكن بما أن هذا الإجراء يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد مع ما يمكن أن ينجم عنها من آثار تضخمية فإن هذه السياسة يجب أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية.¹

وإذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد على المحافظة على النمو، ولكن هنالك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل المالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة وغير مناقضة لدور السياسة النقدية.

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:²

يجسد ميزان المدفوعات القطر ما علاقة القطر النقدية والمالية والتجارة مع بقية أقطار العالم. ويكون هذا الميزان في صالح القطر عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته

¹ العربي ياسين، "تأثير السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الجزائر". مجلة العلوم المالية، العدد 15 الطبعة 2020، ص-ص 78-92.

² محمد عبد الغني، "السياسة النقدية وآثارها على الاقتصاد الكلي"، 2020، ص-ص 202-205.

للخارج والعكس صحيح. وتسعي جميع الأقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ماديها من مخزون ذهبي و احتياطات من العملة الصعبة.

فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن القطر يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية. و لا يمكن تغطية العجز إلا بالسحب على احتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيرادها. أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

وتلعب السياسة النقدية دورا مهما في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز ذلك من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي مثلا رفع سعر الخصم، لأنه يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية كما أنه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية لا يمكن الاستغناء عنه في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مثل: ¹

- تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات.
- معدل التضخم في الداخل يكون منخفضا بالنسبة للدول المتعامل معها.
- أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الداخل.
- أسعار الفائدة الحقيقية الأقل في الخارج.

¹ وزارة المالية الجزائرية، "التقرير الاقتصادي والمالي السنوي"، الجزائر: وزارة المالية، 2020، <https://www.mf.gov.dz>.

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية:

يستعمل البنك المركزي جملة من الأدوات الكمية والنوعية نوجزها في ما يلي:

1- الأدوات الكمية:

وهي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي على نطاق واسع.

1-1- سعر إعادة الخصم:

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء قروضه، أو سلفياته أو إعادة خصمه للأوراق التجارية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية، وتعتبر من الأدوات التقليدية المستخدمة من قبل البنوك المركزية، وهي وسيلة قديمة يعود الفضل لاستخدامها لأول مرة لبنك إنجلترا سنة 1839م.

ووظيفة سعر الخصم هي التأثير على حجم الكمية النقدية المتداولة من خلال التأثير على حجم الائتمان فتخفيض هذا السعر معناه الإشارة للبنوك بالتوسع في الائتمان، أما رفعه فهو إيعاز للبنوك التجارية على تقييده¹ ، عندما يرتفع سعر إعادة الخصم تزيد تكلفة الحصول على القروض وبالتالي تقل درجة الاقتراض فتتقلص احتياطات المصارف وترفع تكلفة قروضها للأفراد، فيحجم العملاء على طلب القروض فينخفض عرض النقود² ، ومعدل إعادة الخصم هو ذلك الذي يفرضه البنك المركزي على السندات قصيرة عندما تحتاج البنوك التجارية إلى السيولة وعادة ما تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي في الحالات التالية:

- في حالة وقوع عمليات سحب غير متوقعة قد تؤدي إلى انخفاض احتياطات البنك التجاري إلى دون مستوى الاحتياطي القانوني.

- وفي حالة حصول طلبات غير متوقعة على القروض نتيجة توسع النشاط الاقتصادي.

ويعمل البنك المركزي وفق إدارته للسياسة النقدية على تعديل سعر إعادة الخصم وفق تقديراته حيث يسمح على ضوء ذلك للبنوك بالتوسع أو التقييد من الائتمان وبالتالي التأثير على قدرتها على منح الائتمان، إلا أن هذا المعدل مطبق من قبل البنك تعترضه صعوبات خاصة حينما يكون أمام البنوك التجارية مصادر أخرى للتمويل، أو توفر لديها احتياطات فائضة.

¹ الطاهر لطرش، "مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، أطروحة دكتوراه المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017، ص 24.

² عبد الله، سمير، "السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي". مجلة العلوم المالية والمصرفية، الطبعة 13، العدد 02، 2022، ص-ص 72-89.

كما أن رفع سعر "إعادة الخصم" * سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال إذا كان البلد يتميز بحرية كافية لحركات رأس المال، حيث يؤدي تدفق العملة الصعبة إلى داخل البلد وما يصاحبه من عمليات تنقيد بند صافي الأصول الخارجية وإلى عزل مفعول سعر إعادة الخصم.¹

2-1- سياسة السوق المفتوحة.

المقصود بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع الأسهم والأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية والسندات في السوق النقدي دون أن تكون هناك قيود على دخول السوق أو الخروج منها أو مشتريا لهاته السندات من جهة ثانية، فعندما يقدم البنك على شراء سندات يقوم بإصدار نقدي للنقود القانونية لصالح البنك التجاري فتزيد قدرة هذا الأخير² العكس إذا رأى البنك المركزي حاجة لامتناس فائض السيولة، فإنه ينزل إلى السوق المفتوحة بائعا للسندات مما يترتب عنه تخفيض في أرصدة البنوك، حيث يسدد المشترون الثمن للبنك المركزي بدوره يقوم بتنزيل قيمة الشيكات المصرفية وبالتالي عزلها عن التداول في السوق.

وتعتبر هذه الأداة فعالة في حالة التضخم كما في حالة الكساد، وهناك ثلاثة شروط لنجاحها وهي:³

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعا.
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.
- مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات البنك المركزي.

ولذلك نرى فعالية هاته السياسة أكثر في الدول المتقدمة لتمتعها بالمزايا السابقة. وتتميز هذه

السياسة بالمزايا التالية:

- مرونتها الكبيرة من ناحيتين، الأولى يستطيع البنك المركزي إحداث الأثر المطلوب بدقة، فإذا أراد البنك المركزي تقليص عرض النقد بمقدار 100 مليون دج مثلا فإنه يقوم ببيع سندات حكومية تعادل قيمتها ذلك المقدار، والثانية عكس هذه السياسة، فإذا اشترى سندات بمقدار معين ورأى أنه من غير المناسب القيام بذلك استطاع عكس العملية بالبيع ثانية أي القيام بعملية البيع والعكس صحيح.
- تتميز بإحداث الأثر المطلوب في أمد قصير.

* إذا لم يقرر البنك المركزي تسقيف المبالغ المالية المعدة لإعادة الخصم فإن هذا الخصم يعتبر كأداة مباشرة.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ د. شرف الدين، "التحديات والفرص في السياسة النقدية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- إن المبادرة تكون بيد المصرف المركزي بصورة تامة.

ومن عيوبها:

- تكون فعالة في الدول التي تتميز بأسواق نقدية ومالية نشطة وكفأة.
- إنها لا تكون فعالة في حالة توفر احتياطات فائضة لدى البنوك.
- قد تؤدي إلى تقلبات واسعة في أسعار السندات الحكومية وبالتالي في أسعار الفائدة بشكل يعاكس الأثر المرجو.
- أنها قد تهدد ربحية المصارف التي تقوم بشراء هذه الأوراق مما قد يدفع هذه الأخيرة إلى رفض هذا العرض.

1-3- تغيير النسبة القانونية للاحتياطي:¹

يمكن اعتبار هذه الأداة كأداة غير مباشرة بالنسبة لتدخلات السلطة النقدية، وتعتبر هذه الأداة حديثة نوعا حيث تنص التشريعات الحديثة على التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء معين من ودائعها على شكل رصيد نقدي دائم لدى البنك المركزي، وهذا ضمانا لسيولة البنك وحماية لحقوق المودعين.

وثانيا التأثير بفعالية على سياسة البنوك التجارية الائتمانية، تغيير هذه النسبة صعودا أو هبوطا يعتبر إجراء انكماشيا أو توسعيا يؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

ويلاحظ أن هذه السياسة فعالة في حالة تخفيض الائتمان في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار وهي لا تتمتع بهذه الفعالية من أجل التوسع في الائتمان في حالة الكساد، ومن شروط نجاحها ما يلي:

- عدم وجود تسرب نقدي هائل.
- عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي أن تكون دعائم الاحتياطات شامل بكل أنواع الودائع مدى مرونة جهاز الإنتاج واستجابته للتغيرات، على السلطة النقدية أن تكون تغيرات في نسبة الاحتياطي تأثير على سعر الفائدة.

¹ صالح محمود، "تحليل السياسة النقدية في الجزائر: دراسة مقارنة مع الدول النامية". مجلة الاقتصاد الدولي، العدد 12، الطبعة 02، 2019، ص-ص 95-100.

2- الأدوات النوعية (المباشرة):

2-1- تأطير القروض:

هو إجراء تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام كي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة محددة، وقد تكون النسبة على شكل نسبة من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى البنك أو بنسبة من رأس المال أو نسبة من التزامات في ذمته ، حيث قد يعاقبها البنك المركزي * " إذا أخلت بهذا الإجراء قد تكون فرض التزامات وقواعد سلوك على البنك التجاري المخالف مثل تكوين ودائع خاصة في دفاتر وبدون مقابل يمكن أن يصل حجمها ليوازي مبلغ المتجاوز، ويمكن أن يكون التسقيف إجمالياً يحدد بموجبه المبلغ المسموح لإعادة الخصم بالنسبة لمجموع النظام البنكي ويتم استعمال هذا المبلغ حسب طلب البنوك بدون تقييد أو تحديد إلى غاية نفاذ المبلغ.¹

وقد يكون التسقيف حسب كل بنك.

ويمكن القول أن سياسة تأطير القروض تتميز بالفعالية لقدرة البنك على التحكم بشكل مباشر في تطوير حجم القروض للاقتصاد.²

2-2- التسهيلات الدائمة:

تعتبر من الوسائل الحديثة ويعبر عن الدور الأساسي للبنك المركزي بصفتيه المزدوجة كبنك البنوك ومقرض أخير، في إطار العلاقات الموجودة بين البنك المركزي والبنوك التجارية تعتبر التسهيلات الدائمة عن وسيلة تعطى للبنوك فرصة تسيير خزينتها بشكل يومي، حيث تتميز بكونها تنطلق من مبادرة البنك التجارية وفق حاجته إلى السيولة حيث تمثل هذه التسهيلات بإمكانية تزويد البنك المركزي للبنوك التجارية بالسيولة أو سحبها منه حيث تأتي المبادرة في كلتا الحالتين من البنوك.³

2-2-1- التسهيلات الهامشية للتسليف:

تتمثل التسهيل الهامشية للتسليف تلك العملية التي يمكن فيها البنوك باللجوء إلى البنك المركزي للتزود بالسيولة لفترة لا تزيد عن 24 ساعة، تأتي المبادرة في هذه الحالة من البنك التجاري في أي وقت من أوقات العمل، وقبل 30 يوم من إغلاق نظام الدفع كما هو معمول به في الجزائر . تتم هذه العملية مقابل قيام البنك

* تعتبر هذه الأداة بالنسبة للبنك المركزي كأداة مباشرة.

¹ لعلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص ص 76 77.

² الطاهر لطرش، "مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 161.

التجاري بتقديم سندات عمومية أو خاصة على سبيل الضمان، وعلى أساس فائدة حيث تلاحظ أنه لا يوجد سقف المبلغ هذه التسهيلة.¹

2-2-2- التسهيلة الهامشية للودائع:

تتمثل هذه التسهيلة في العملية التي تقوم بموجبها البنوك التي لديها فائض وبمبادرة منها بتشكيل ودائع لدى البنك المركزي لفترة قصيرة جدا تمتد 24 ساعة وتطبق على نفس قواعد التسهيلة الهامشية للتسليف، حيث يمكن للبنوك الراغبة في تشكيل هذه الودائع أن تبادر بذلك في كل يوم عمل أقصاه 30 دقيقة فقط على إغلاق نظام الدفع، لا تتقيد هذه الودائع بسقف معين وتكون مغلقة للفائدة بدفعها البنك المركزي للبنوك.²

يعلن البنك المركزي معدل الفائدة بالاستناد إلى معدل الفائدة على عمليات إعادة التمويل.

2-3- وسائل أخرى:

2-3-1- لإقناع الأدبي:

وهو ما يطلق عليه سياسة المصارحة، حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على المصارف والمنشآت العاملة من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب والمنتديات العامة، يحاول المسؤولون من هاته السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف إلى الاتجاه المرغوب وتهدف كذلك إلى التأثير في التوقعات التضخمية للأعوان الاقتصاديين غير الماليين، حيث تعتمد على التأثير النفسي وهي غير رسمية وغير ملزمة، بل تعود إلى التقاليد المصرفية والأعراف الشائعة بين البنوك وتتوقف هذه الوسيلة على هبة ومركز البنك المركزي وعلى شخصية القائمين عليه.

2-3-2- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

توجب هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من مبلغ الصفقة التجارية الخارجية كوديعة لدى البنك المركزي وذلك لمدة محددة، وكما أن أغلب المستوردين ليسوا في الغالب مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة فإنهم يكونون مجبرين عندئذ على الاستجداء بالنظام المصرفي حتى يوفر لهم قروضا تسمح لهم بتعويض الجزء المجدد من ممتلكاتهم.³

خاتمة:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 163.

³ عبد القادر روثو، "السياسة النقدية في الجزائر: التحديات والأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

السياسة النقدية تمثل الأداة الرئيسية لإدارة النقد والتحكم في الاقتصاد، وفي الجزائر، تتمثل أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط معدلات التضخم والبطالة. يتم ذلك من خلال سياسات تحكم في سعر الفائدة والسيولة النقدية، وتحفيز النمو الاقتصادي بما يتناسب مع الأهداف الوطنية والاقتصادية طويلة الأمد.

المبحث الثاني: التضخم و البطالة و علاقته مع منحني فيليبس:

في هذا السياق، يسعى الاقتصاديون إلى تحليل وتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة باستخدام العديد من النماذج والنظريات، ومن بين هذه النماذج يبرز منحني فيليبس كأحد الأدوات الرئيسية لفهم هذه العلاقة وتوضيح تأثيراتها على الاقتصاد .

المطلب الاول: الاطار النظري للتضخم و البطالة:

يمثل التضخم والبطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صحة الاقتصاد وفعالية السياسات الاقتصادية. بينما يشير التضخم إلى معدل ارتفاع الأسعار، تعكس البطالة نسبة الأفراد الذين يبحثون عن عمل دون جدوى، وكلاهما يلعب دورًا حاسمًا في تحديد السياسات الاقتصادية

1- تعريف التضخم:

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من طرف المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، كما قد يختلف مفهوم التضخم باختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين.

اختلف مفهوم التضخم لدى الاقتصاديين من فترة إلى أخرى، هناك من عرفه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له فيما يلي سنحاول ذكر هذه بعض هذه التعريفات.

أ- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له: عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم بأنه كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.¹

¹ Samuelson P، Nordhams W، " Economie "، edition Economica، Paris، France، 2000، p. 16.

أما أنصار النظرية النقدية الحديثة بقيادة **M.Friedman** (1963) التضخم هو نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار¹. كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الدخل النقدي ومن ثم الإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها².

وعرفه أنصار نظرية العرض والطلب بأنه عدم التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج. أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج.

ركزت هذه التعريفات على الأسباب المنشئة للتضخم والتي من أهمها زيادة الكتلة النقدية يقابلها زيادة الطلب الحقيقي يفوق كمية الإنتاج، وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ب- تعريف التضخم على أساس خصائصه: يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار.

من أبرز أصحاب هذا المعيار **Marshall A** و **Robinson. J** وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عنه، والتي تتمثل في الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملاً نقدياً، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها³.

وبدوره قال **G.Olive** أن التضخم هو: الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعاً يولد ارتفاعات أخرى)⁴.

¹ Vensson, Lars E.O, "The first year of the Euro system: inflation targeting or not?", The American Economic Review, 2000, p.95.

² مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 33.

³ عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 201.

⁴ Marc Labonte, "Inflation: causes, causts, and curent status", Congressional research servive, CRS report for congress, 2011, P1.

وعليه أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة شريطة أن يكون دائما ومستمر.¹

بشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد². وعليه تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.
- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالارتفاع في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.³

1-2- العوامل المسببة للتضخم:

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في ما يلي:

- تضخم الطلب: يعرف تضخم الطلب على أنه التضخم الذي يحدث بسبب زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء من طرف الحكومة أو المؤسسات أو الأسر، مما ينتج ضغط تضخمي لا يمكن إيفاؤه بالعرض الكلي المتوفر سواء من خلال استخدام المخزون المتواجد أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي.⁴
- الطلب الفعلي أكبر من العرض: يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تجرى المقارنة قبلها وليس بعديا (لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).

¹ Benissad M.E، "Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie"، édition O.P.U، Alger، 1980، p.98.

² Alain Burlaud، " Comptabilité et inflation"، éditions Cujas، Paris، 1979، p 4.

³ محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك 2013، ص 253.

⁴ Ariful Islam، "Impact of inflation on import: an empirical study"، International journal of economics، finance and management sciences، Vol 1، N1، 2013، p 300.

فلدي المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشتريين بأسعار الفترة الجارية، ولكن عندما يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين:¹

- إما أن ينفق المتعاملون من أرصدهم التي اكتنزوها في وقت سابق.
- أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.

وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد الجهاز المصرفي إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي من المؤسسات المالية، من الأسر، ومن المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.

1-3- أنواع التضخم:²

يمكن تقسيم التضخم إلى عدة أنواع بناءً على العوامل التي تسببها والأسباب التي تقف وراءها. ويمكن اختصارها فيما يلي:

- **التضخم الطارئ:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لظروف غير متوقعة أو غير عادية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية. يتسبب التضخم الطارئ في ارتفاع حاد ومؤقت في معدلات التضخم.

¹ محمد بن علي، "تأثير التضخم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية"، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 01، 2013، ص 83.

² محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- **التضخم الطلبي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يتزايد الطلب على السلع والخدمات بشكل أسرع من القدرة على إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار. يمكن أن يكون الطلب المفرط نتيجة لتحسن في الدخل، أو توسع في النقود المتداولة.
- **التضخم النقدي:** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يتم زيادة كمية النقود في الاقتصاد بشكل أسرع من زيادة السلع والخدمات المتاحة. يمكن أن يكون السبب وراء ذلك سياسات نقدية فاعلة أو زيادة غير متوقعة في إمدادات النقد.
- **التضخم التكلفة:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل زيادة أسعار المواد الخام أو تكاليف العمالة. يؤدي هذا النوع من التضخم إلى زيادة في الأسعار دون زيادة في الطلب.
- **التضخم التوقعي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يتوقع الأفراد زيادة في معدلات التضخم في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار في الوقت الحالي. تلعب توقعات الأفراد دورًا هامًا في تشكيل هذا النوع من التضخم.

1-4- الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:¹

تزداد الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم مع تزايد معدلاته، حيث يمكن أن يؤثر التضخم سلبيًا على الاقتصاد والمجتمع بطرق عدة. من الأثار الاقتصادية للتضخم تقليل القوة الشرائية للعملة وتقليل قيمة الادخار، بينما يؤدي التضخم الاجتماعي إلى زيادة الفقر وتفاقم الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التضخم على الاستثمارات والرواتب، مما يخلق عدم اليقين ويزيد من التوتر الاجتماعي. إن فهم هذه الأثار يساعد في تطوير سياسات اقتصادية فعالة للحد من تأثيرات التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد والمجتمع، و من ابرز الأثار نجد:

- **تقلص القوة الشرائية:** يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى الأسعار، مما يقلل من قوة شراء الأفراد ويقلل قدرتهم على شراء السلع والخدمات الأساسية.
- **ارتفاع تكاليف الإقراض:** يمكن أن يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكاليف الإقراض ويقلل من استثمارات الشركات والاستهلاك الشخصي.
- **تشوهات في الأسواق:** يمكن أن يؤدي التضخم إلى تشوهات في الأسواق وزيادة في الانحرافات بين الأسعار الفعلية والأسعار المتوقعة، مما يخلق عدم اليقين ويؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

¹ كنزة دحان، وربمة سلوكي، "فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015"، مذكرة تخرج ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة دراية 2017، ص 16.

- **زيادة في الفقر:** قد يؤدي التضخم إلى زيادة الفقر وتفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يؤثر التضخم بشكل أكبر على الأفراد ذوي الدخل المحدود.
- **انخفاض الاستثمار:** يمكن أن يقلل التضخم من الحوافز للاستثمار بسبب عدم اليقين حول القيمة المستقبلية للنقود، مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل.
- **زيادة في التضخم السلبي:** يمكن أن يؤدي التضخم إلى تحفيز ظاهرة التضخم السلبي حيث يتوقع الأفراد زيادة في الأسعار مستقبلاً، مما يزيد من ارتفاع الأسعار بشكل أكبر.
- **تأثيرات على الادخار والاستثمار:** يمكن أن يقلل التضخم من قيمة الادخار عبر تقليل قوته الشرائية مما يجعل من الصعب تحقيق الأهداف المالية المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، قد يقلل التضخم من قدرة الشركات على الاستثمار في الإنتاج والتوسع بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار.
- **تأثيرات على التوزيع الثروات:** يمكن أن يؤثر التضخم على توزيع الثروة في المجتمع، حيث قد يزيد من اتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء بسبب تأثيره المختلف على قدرة الأفراد على تحمل التكاليف المتزايدة.

2- البطالة:¹

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية، إذ تصبو السياسة الاقتصادية إلى خفض معدلاتها لتجنب أثارها الوخيمة. لهذا حظيت البطالة باهتمام كبير من طرف علماء الاقتصاد و المفكرين. كما تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم للبطالة.

يمكن التفريق بين مفهومين للبطالة وهما المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي تعرف البطالة وفقاً للمفهوم العلمي على أنها : الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخداماً كاملاً، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية في هذا المجتمع " نستنتج من هذا التعريف أن البطالة تتضمن بعددين رئيسيين وهما : عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها".

أما المفهوم الرسمي للبطالة فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه، ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة.

كما عرفت بعض المنظمات كالتالي:

¹ سارة عبد الرحمن، "تحليل أسباب وآثار البطالة في الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة للفترة 2010-2020"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2021، ص 10.

➤ **منظمة العمل الدولية** تعرف البطالة على أنها "حالة عدم الاشتغال حيث يبحث الأفراد للعمل، وهم على استعداد للعمل، وقادرون على العمل، ولكنهم غير قادرين على العثور على فرص العمل الملائمة". يُعتبر هذا التعريف من منظور شامل يشمل الأفراد الذين يعملون بالفعل بالإضافة إلى الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل جديدة.

➤ **البنك الدولي للعمل** يعرف البطالة على أنها "حالة عدم توفر العمل للأفراد القادرين على العمل، والمستعدين للعمل، والباحثين عن عمل، والذين يتوافر لديهم القدرة البدنية والعقلية والتدريبية لأداء العمل المناسب لهم، ولكن لا يمكنهم العثور على فرص العمل المناسبة". هذا التعريف يبرز النقاط الرئيسية للبطالة ويؤكد على أن البطالة تتعلق بتوفر العمل والقدرة على العمل بالإضافة إلى الاستعداد والبحث عن العمل.

➤ **الديوان الوطني للإحصاء** يعرف البطالة على أنها "حالة عدم العمل التي تشمل الأفراد الذين هم قادرون على العمل، والراغبين في العمل، ويبحثون عن فرص عمل خلال فترة زمنية محددة، ولكنهم لم يجدوا عملاً خلال الفترة المشمولة بالاستطلاع والقادرين على البدء في العمل خلال أسبوع من تاريخ الاستطلاع الرسمي".

2-1- أنواع البطالة:¹

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها . سوف يتم التركيز على التقسيم التقليدي للبطالة، بالإضافة إلى التعرض لتقسيمات أخرى لها.

أ- **التقسيم التقليدي**: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها

هي:

● **البطالة الدورية**: و تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار والكساد تعاقبا دوريا. ففي فترة الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا. لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة أو الدورية ، وهي البطالة التي يركز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة.

● **البطالة الاحتكاكية**: هي بطالة قصيرة المدى (مؤقتة) ناجمة عن عملية المطابقة بين العمال والوظائف الشاغرة، من حيث الوقت الذي يحتاجه العمال لأجل البحث عن وظائف تلائم قدراتهم ومهارتهم. تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أي كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، ذلك لان سوق العمل

¹ محمد بن علي، "تأثير التضخم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2016، ص-ص 42-51.

يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى لان بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.

الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.

• **البطالة الهيكلية:** نسمي هذه البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي أي في البنية الصناعية ، تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي، فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة ، وينتج عن هذه التغيرات الهيكلية انخفاض الطلب على بعض المهن وارتفاع الطلب على مهن أخرى، وأصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها يتعرضون إلى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم . وبالتالي عدم التوافق بين مؤهلات وخبرات العاطلين عن العمل مع حاجات ومتطلبات الوظائف الشاغرة.

ب- أنواع أخرى من البطالة: يوجد تصنيفات أخرى للبطالة لا تقل أهمية عن الأنواع السابقة نذكر منها:

• **البطالة الاختيارية و الاجبارية:** البطالة الاختيارية تشير إلى حالة الأشخاص الذين يختارون عدم العمل رغم وجود فرص عمل متاحة لهم، سواء بسبب رغبتهم في التعليم، أو الاهتمام بأفراد الأسرة، أو أسباب أخرى. بينما البطالة الإجبارية تحدث عندما يكون الأشخاص عاطلين عن العمل رغم رغبتهم وجهودهم في العثور على وظائف مناسبة بسبب نقص الفرص الوظيفية المتاحة في السوق.

• **البطالة الموسمية و بطالة الفقر:** البطالة الموسمية تحدث عندما يكون هناك تقلبات في الطلب على العمالة في فصول معينة من العام، مثل العمالة الموسمية في الزراعة أو السياحة. أما بطالة الفقر، فهي عندما يعمل الفرد ولكن لا يكسب دخلاً كافياً لتلبية احتياجاته الأساسية والعيش بكرامة، وقد تكون نتيجة لظروف اقتصادية صعبة أو عدم توفر فرص عمل مناسبة.

• **البطالة السافرة و البطالة المقنعة:** البطالة السافرة تشير إلى حالة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدون فرصاً ملائمة لديهم في مكان إقامتهم الحالي، لذا يكونون عرضة للانتقال إلى مناطق أخرى بحثاً عن فرص عمل. أما البطالة المقنعة، فتحدث عندما يعمل الفرد في وظيفة لا تتناسب مع مهاراته أو تعليمه أو تجربته السابقة، سواء بسبب عدم توفر الوظائف الملائمة أو الضغوط الاقتصادية.

• **البطالة الشاملة و البطالة الجزئية:** البطالة الشاملة تشير إلى حالة عدم العمل لدى الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بشكل كامل ولكن لا يستطيعون العثور على وظائف مناسبة، بينما البطالة الجزئية تحدث عندما يعمل الفرد جزئياً أو لديه وظيفة بدوام جزئي ولكن يفضل العمل بدوام كامل أو لا يمكنه العثور على وظيفة بدوام كامل.

2-2- اثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، حيث تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية.

أ- الأثار الاقتصادية: يمكن حصر الأثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:¹

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنتج عنها، منها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.
- حينما تطول فترة البطالة فإن العمال متوسطي المهارة يفقدون تدريجياً لمهاراتهم، فمن المعروف أن الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.
- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد للنتاج المحلي الإجمالي، فوفقاً لقانون أوكن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث أن ارتفاع البطالة بـ 1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بين 2 إلى 3 بالمئة.
- هناك بعض الحكومات تمنح العاطلين تعويضات في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئاً كبيراً مما يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة من جهة أخرى، فإن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.
- إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً، بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون قدرته على الإتفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.

ب- الأثر الاجتماعية و السياسية: للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة. من بين الأثار الاجتماعية والسياسية نذكر:²

- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية.

¹ عهود جبار عبيرة، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص 21.

² عهود جبار عبيرة، "البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- البطالة التي تستغرق مدة طويلة لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين، التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية وسببا في ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- اضطراب الأوضاع مما قد يقصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.
- تؤدي البطالة إلى اختلالات في فهم المواطنة والارتباط بالوطن، كما تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العملية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، حيث يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه كمساعدات وقروض للدول النامية، تجني بريطانيا 56%، أما كندا فالعائد الذي تجنيه 3 أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.

المطلب الثاني: منحنى فيليبس الاصلي (خلفية تاريخية)¹

نشر الاقتصادي النيوزلندي الشهير ألبان وليام فيليبس **A.W.Phillips** سنة 1958 نتائج دراسة إحصائية عن العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التغيير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة ما بين الفترة 1861-1957. وأصبحت تعرف هذه العلاقة في الأدب الاقتصادي بـ "منحنى فيليبس". ليملاً بها الفراغ النظري الذي عان منه النموذج الكينزي وخاصة ما أضافه بشأن العلاقة التي تربط بين مستوى التوظيف و مستوى التضخم.

منحنى فيليبس هو مفهوم اقتصادي يصف العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد. وُضع هذا المفهوم لأول مرة من قبل الاقتصادي البريطاني "ألبرت فيليبس" في العام 1958. يشير المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، حيث يرتفع معدل التضخم عندما يكون معدل البطالة منخفضاً، وينخفض عندما يكون معدل البطالة مرتفعاً. يعكس هذا العكس التوازن بين العرض والطلب في السوق العمالية. ومع ذلك، يمكن أن تتأثر هذه العلاقة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل التفسير والتنبيه بالتغيرات فيها معقداً. يُستخدم المنحنى فيليبس كأداة تحليلية لفهم تأثير سياسات الحكومة والتغيرات الاقتصادية على الاقتصاد بشكل عام، ويُعتبر أحد المفاهيم الرئيسية في الاقتصاد الكلي.

¹ د. بوالكور نورالدين، " تحليل و قياس الغلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في اطار منحنى فيليبس"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، العدد 07، 2017، ص 61.

1- الأساس الإحصائي لمنحني فيليبس:

أولا ركب فيليبس دالة غير خطية تربط سلبا تضخم الأجور بمعدل البطالة خلال الفترة 1861-1913، بعد ذلك بين كيف يمكن لهذه الدالة تفسير العلاقة للفترة اللاحقة بين 1913-1948 و 1948-1957.

والصيغة الجبرية التي استخدمها لهذه الدالة المركبة هي: ¹

$$Y+A=b x^c$$

$$\log (x) \log (y+a) = \log (b) + c$$

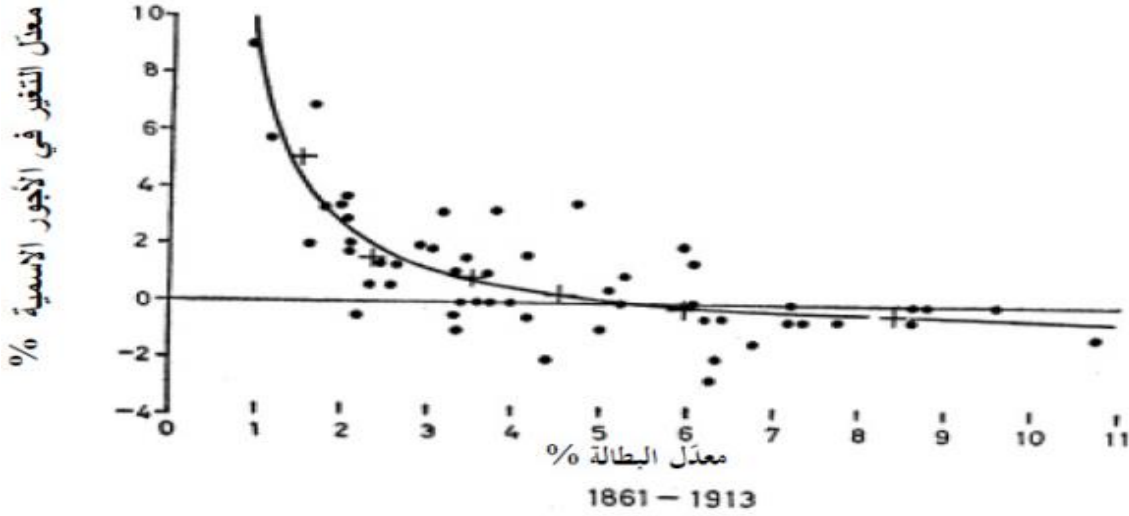
حيث Y هو معدل تغير معدل الأجور x نسبة البطالة، الثوابت c و b قدرت بواسطة المربعات الصغرى باستعمال قيمة x و y في الفواصل الأربعة بين 0 و 5% من البطالة، والثابت a تم اختياره بواسطة التجربة والخطأ لجعل المنحنى يمر بأقرب ما يمكن من الصليبيين المتبقين بين 5 و 11% من البطالة، والعلاقة المقدره التي تم الحصول عليها هي:

$$\log (y+0.9) = 0.984 - 1.394 \log (x)$$

يمكن توضيح العلاقة بين معدل البطالة والتغير في معدلات الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة الممتدة بين سنة 1861 و سنة 1957 التي تم التوصل إليها من خلال الشكل التالي:

¹ A.W.Phillips، «< The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957 >> Ecomica، New series، Nov 1958N°100،p105.

الشكل رقم 1: منحني فيليبس للمملكة المتحدة (1861-1957)



"The relation between unemployment and the rate of change of 'Source: A.W.Phillips
' Nov.' (Vol. 5, New series, Ecomica, money wage rates in the united kingdom 1861-1957"
.P285,1958)

توصل فيليبس إلى أنه وعندما يرتفع معدل البطالة ب 1% تتخفص الأجر النقدي بالمعدلات التالية:¹

13.5% إذا انتقل معدل البطالة من 1% إلى 2%.

0.3% إذا انتقل معدل البطالة من 5 إلى 6%.

0.05% إذا انتقل معدل البطالة من 10% إلى 11%.

يوضح الشكل أن هناك علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجر الاسمي، حيث أن معدل تضخم الأجر يتزايد مع تناقص البطالة والعكس. كما أن العمال يضطرون إلى قبول مستويات منخفضة لأجورهم النقدية عند مستويات البطالة المرتفعة، أما عند المستويات المنخفضة للبطالة تكون المؤسسات مستعدة لدفع أجر أعلى بسبب ندرة العمال، وهي علاقة غير خطية وذلك راجع للجمود التنزالي للأجر.

¹ سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة باتنة، 2016-2017، ص 206.

تضمنت دراسة فليبيس التحليلية العلاقة بين معدل التغير في الأجور الاسمية والتغير في النسبة المئوية لمعدل البطالة، وقد استعان في بداية الأمر بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1861-1913 وتمثلت استنتاجاته بشكل عام فيما يلي:¹

- انخفاض معدلات تغير الأجور الاسمية بارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، وهو ما يجسد الارتباط السالب بين المتغيرين. ويكون منحنى فليبيس محدباً نحو نقطة الأصل.

- أما في الأجل القصير، فإنه ولنفس معدل البطالة، قد سجل زيادة في معدل تغير الأجور الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي، فاقت تلك الزيادة المسجلة في فترات الركود، أين يسجل فائض في العرض في سوق العمل والسلع.

قد فسر فيليبس ذلك بأنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجور بمعدلات متزايدة، أما في فترات الانكماش يكون الطلب على العمالة منخفض ومعدل البطالة مرتفع ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.

2- الصيغة العامة لمعادلة فيليبس:

بعد العمل الإحصائي الذي قام به فيليبس يمكن كتابة الصيغة العامة للمنحنى كما يلي:²

$$W^t = a_0 + a_1 U^t$$

حيث:

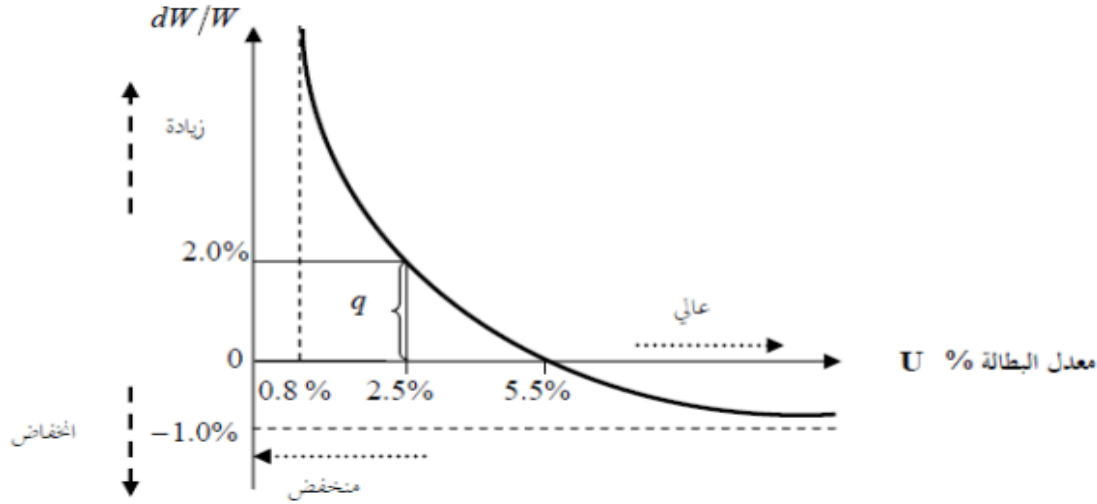
U^t	معدل تغير الاجور.	U^t	مقلوب معدل البطالة في الفترة t.
a_0	ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس.	a_1	ميل منحنى فيليبس.

¹ د. بوالكور نورالدين، " تحليل و قياس الغلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في اطار منحنى فيليبس"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² A.W.Phillips, op.cit, p299.

من خلال المعادلة يظهر لنا رياضياً وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر ومعدل الأجر النقدي كمتغير استجابة.

الشكل رقم 2: منحنى فيليبس الأصلي

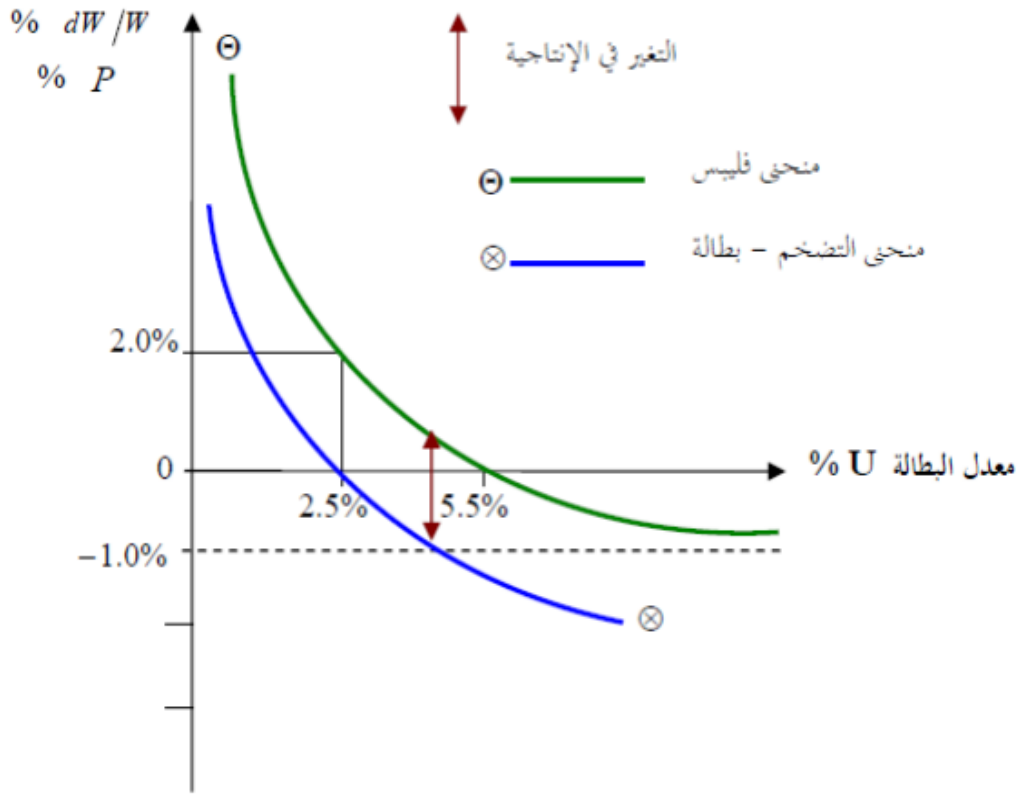


المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن . 2007، ص 197 .

يوضح هذا الشكل العلاقة العكسية، وغير الخطية التي تربط بين التغير في معدلات البطالة و التغير في معدلات الأجور الاسمية، وتقع تلك العلاقة الغير خطية على خطي مقارنة (نهائية). إن معدل التغير في الأجور الاسمية يبلغ قيمة لا نهاية على المنحنى وذلك عندما تتخفف البطالة إلى مستوى 0.8%. كما يلاحظ أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى عند النقطة 1.0% وذلك لما يصبح معدل البطالة يضم كل المعروض من قوة العمل.

يمكن استنتاج منحنى فيليبس المعدل الذي يربط البطالة بالتضخم بالشكل التالي:

الشكل رقم 3: منحني فيليبس المعدل



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2007، 1997 ص 197.

و قد استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنويا فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور يتوجب قبول بطالة بمعدل 5%.

منحني فيليبس المعدل أضاف مفهوم توقعات التضخم إلى العلاقة بين التضخم والبطالة. بناءً على تعديلات روبرت لوكاس وإدموند فيليبس، تم التأكيد على أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة تعتمد على توقعات العاملين حول التضخم المستقبلي. هذا التعديل أوضح أن التضخم المتوقع يمكن أن يغير من فعالية السياسات الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن تحقيق تخفيض دائم في البطالة على حساب زيادة مستمرة في التضخم دون مراعاة توقعات التضخم

المطلب الثالث: الدراسات منحني فيليبس:

لعل أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيليبس، كان ما قام به ريتشارد ليبسي، بول سامويلسون وروبرت سولو.

1- الدراسات الداعمة لمنحنى فيليبس:

1-1- تحليل سامويلسون وسولو:¹

لم يول المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فيليبس، إلا بعد أن عرض بول سامويلسون و روبرت سولو نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959، والتي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في ماي 1960

فقد قام كل من سولو وسامويلسون بتطبيق علاقة فيليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1960-1900، وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح بين 4 و 5% لا تكون ممكنة إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة 3% من قوة العمل الأمريكية.

وضع سامويلسون وسولو مبدئين أساسيين:

- الأجور الاسمية التي لا تزيد عن 2-3 لا يكون لها تأثير تضخمي لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل .

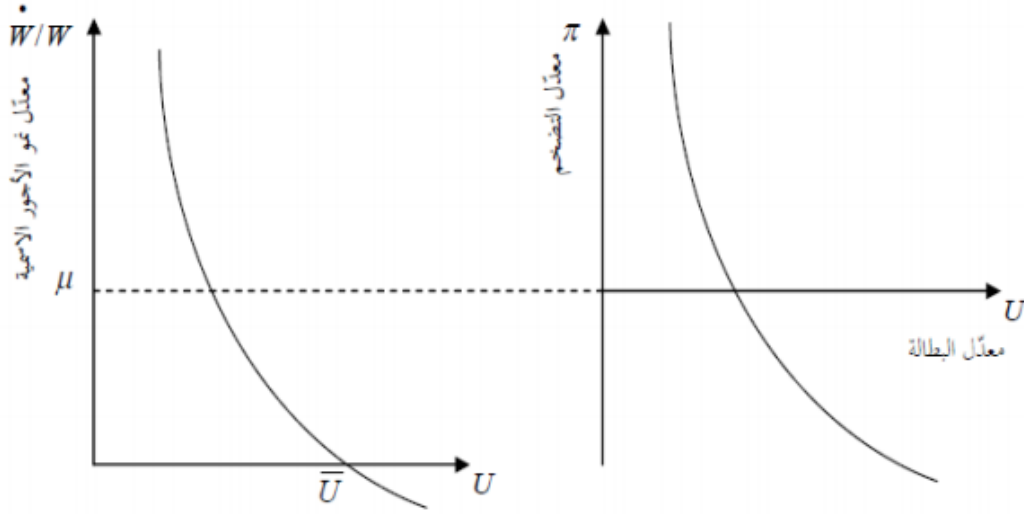
- إذا زادت معدلات الأجور عن مستوى 2-3 يزيد معدل التضخم بشكل عام ومنتظم.

يعني هذا أن العلاقة عكسية ليس فقط بين معدّل التغيّر في الأجور النقدية و بين معدل البطالة، بل هي أيضا بين معدل البطالة و التغيّر في المستوى العام للأسعار.

ويمكن توضيح منحني فيليبس المعدل لسامويلسون وسولو من خلال الشكل التالي :

¹ العراف فائزة، أسعودي نجوى، "مداخلة بعنوان دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003 2011"، 2013، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة

الشكل رقم 4: الانتقال من علاقة فيليبس الأصلية إلى منحني فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم



source :Gilles KOLEDA، " introduction a l'analyse économique"، Ecole Central Paris، 2ème année d'études، 2007/2008، P 96.

نلاحظ أن معدل التضخم هو دالة عكسية لمعدل البطالة، عندما تتساوى الزيادة في الأجور مع الزيادة في الإنتاجية عند معدل البطالة الطبيعي يكون معدل التضخم مساويا للصفر، أما عندما ينخفض معدل البطالة أقل من معدله الطبيعي يرتفع معدل التضخم، والعكس .

في ضوء ما سبق أصبح منحني فيلبس المعدل لسامويلسون وسولو شائعا باسم منحني فيلبس و أعطى ردا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينيات حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة ، وحينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحني فيلبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم . كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى « بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

2-1- تحليل ليبسي¹:

لعل أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فليبس، كان ما قام به الاقتصادي "ريتشارد ليبسي" سنة 1960. وقد بنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين معدل التغير في الأجور النقدية والبطالة على أساس فرضيتين:

الأولى: وجود علاقة خطية، وموجبة (طرديّة)، بين المعدّل الذي تنمو به الأجور النقدية (\bar{w}) وبين

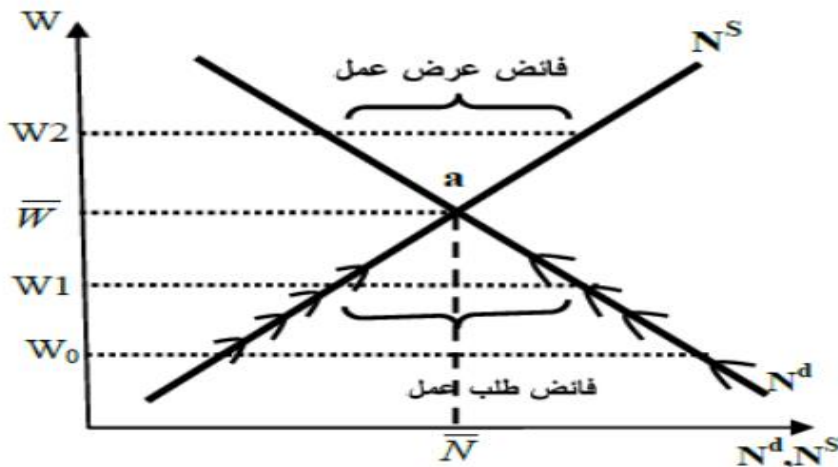
فائض الطلب على الأيدي العاملة ($N^d - N^s$) في أسواق العمل.

الثانية: وجود علاقة سالبة (عكسية)، وغير خطية، بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، وبين مستوى البطالة.

توضيح الفرضية الأولى:

$$\bar{w} = f(N^d - N^s) \dots\dots\dots(1)$$

الشكل رقم 5: الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحنى فليبس للعلاقة بين البطالة والتضخم.



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية

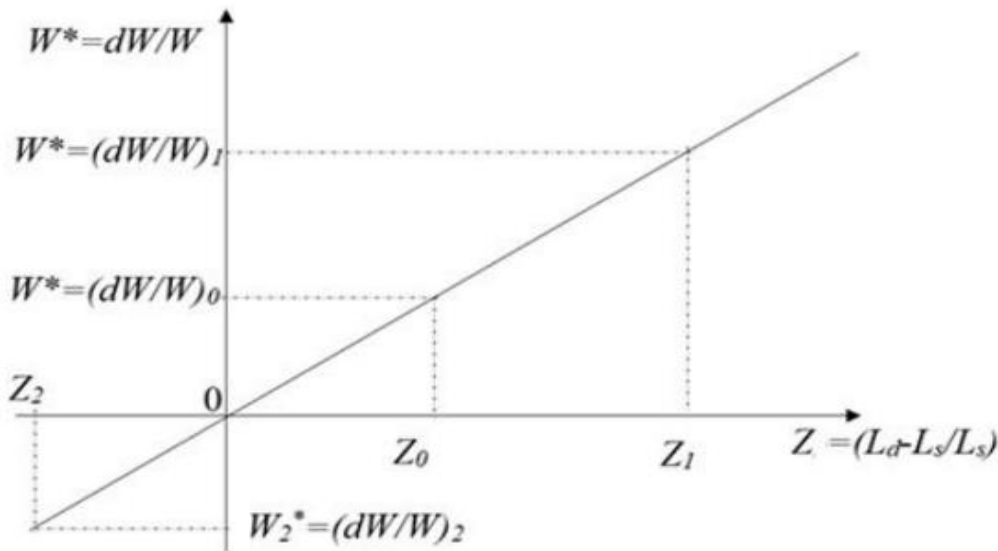
2014، ص 471.

¹ أسامة بشير الدباغ، " البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2007،

من خلال الشكل نلاحظ الامتداد الفكري الكلاسيكي الواضح لريتشارد ليبسي والذي يظهر في توازن سوق العمل، أين يمثل الطلب على العمل دالة متناقصة في الأجر الحقيقي باعتبارها تكلفة بالنسبة للمؤسسة وجب تدنيها، ويمثل العرض على العمل دالة متزايدة في الأجر النقدي، فهذا الأخير يعتبر الحافز الوحيد الذي يجعل من العامل يضحى بوقت الفراغ ويتجه نحو سوق العمل. كل هذا مع افتراض ثبات الأسعار). إن تلاقي الطلب على العمل مع العرض على العمل من شأنه تحديد كمية الأجر النقدي اللازم دفعها للعامل من طرف المؤسسات والذي يمثل الأجر التوازني W^* . إن انخفاض الأجر النقدي دون هذا المستوى أي دون W^* يجعل من الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة ويطلق على هذا الفرق فائض الطلب على العمل. وهنا يرى ليبسي أن وجود فائض في الطلب على العمل يدفع المؤسسات نحو زيادة الأجر النقدي بهدف استقطاب اليد العاملة وزيادة عرض العمل باعتباره حافزا للأفراد، مما يؤدي إلى ارتفاع W_0 نحو W^* والذي يجرنا نحو حالة التوازن.

إن وجود فائض الطلب على العمل عند مستوى الأجر $(o\bar{w})$ و $(i\bar{w})$ يسبب زيادة الأجر حتى تصل إلى مستوى (\bar{w}) التي يكون عندها $(N^d - N^s) = 0$.

الشكل رقم 6: العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجر



المصدر: أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2007 ص 200.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى الذي يترجم العلاقة بين فائض الطلب على العمل والأجر النقدي ذو ميل موجب وهذا نظرا لطبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرين، فهما تسلكان نفس الاتجاه، فزيادة فائض الطلب

على العمل تؤدي إلى زيادة الأجر النقدي W . والعكس صحيح فإن انخفاض فائض الطلب بتعبير أبسط زيادة فائض عرض العمل سوف تؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي نحو الأجر التوازني. ضف إلى ذلك أنها علاقة خطية أي أن الزيادة تكون متناسبة، إذ أن تغير فائض الطلب على العمل بالزيادة أو بالنقصان (يمكن أن يكون فائض الطلب على العمل سالبا ويطلق عليه بفائض العرض على العمل) أي بالمقدار،

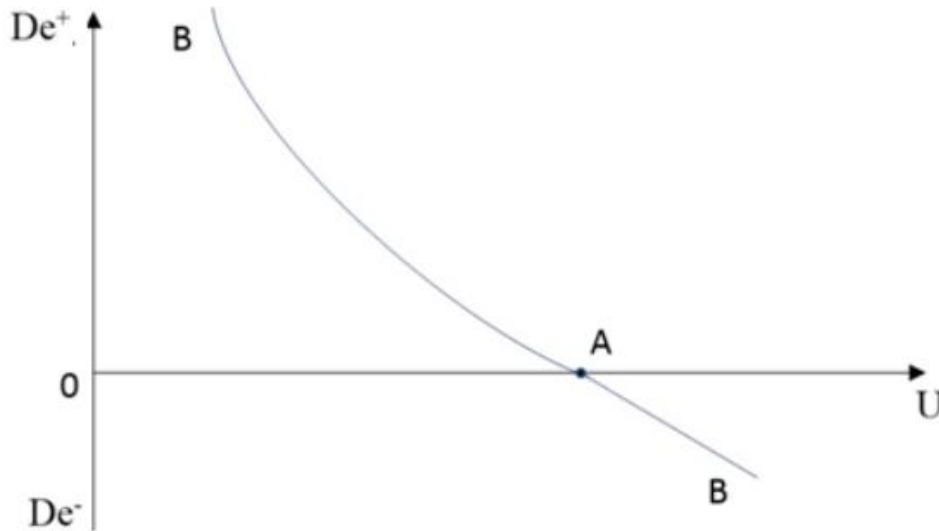
$A(Nd-Ns)$ تبعه تغير في الأجر النقدي بمقدار $A(Nd-Ns)$ جداء الثابت أي بمقدار أكبر، فكلما كان عدم التوازن في سوق العمل أكبر كلما كانت تعديلات الأجر أسرع وأكبر، كلما كان فائض الطلب أو فائض العرض أكبر كلما كانت الزيادات في الأجر أو الانخفاضات أسرع وأكبر. وعليه فحسب ليبسي فتعديلات الأجر ترتبط نسبيا بحجم عدم التوازن في سوق العمل.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل تغير الأجر يرتبط ارتباطا موجبا وخطيا مع فائض الطلب على اليد العاملة.

توضيح الفرضية الثانية.

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7: العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل



، Canada، Quebec، "Economie du travail"، Source: Jean-Michel Cousineau

P95،1981

من خلال الشكل وبالرجوع إلى الفرضية الثانية والتي مفادها وجود علاقة سالبة (عكسية) غير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة ومستوى البطالة، فإن وجود فائض في الطلب على العمل يعني ظهور مستويات جديدة من البطالة. إذن فالفرضية الثانية التي وضعها ليبسي هي الأخرى صحيحة.¹

بالرجوع إلى جوهر الموضوع وهو البحث في طبيعة العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى البطالة فمن خلال الفرضيتان وبالتعدي يمكن التوصل إلى طبيعة هذه العلاقة.

هناك علاقة عكسية بين فائض الطلب على العمل والأجور النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك علاقة طردية بين فائض الطلب على العمل ومستويات البطالة، إذن نصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية غير خطية بين الأجور النقدية ومستويات البطالة وكأن فيليبس قد اهتم بالجانب القياسي وليبسي بالجانب التحليلي ليخرج إلى تاريخ التنظير دراسة متكاملة حول العلاقة بين الأجور النقدية ومعدلات البطالة.

من خلال الشكل نلاحظ عندما يكون فائض الطلب على العمل يساوي الصفر تكون هناك بطالة اختيارية وذلك ممثلاً عند النقطة A من الشكل. حيث مع تطور فائض العرض (فائض الطلب سالب) ترتفع البطالة خطياً. وكلما ارتفع فائض الطلب على العمل كلما ارتفع الأجر النقدي وانخفض بالتالي معدل البطالة.

إعادة صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:²

$$\bar{w} = f(N^d - N^s) \dots \dots \dots (1)$$

$$\bar{w} = -f(N^s - N^d) \dots \dots \dots (2)$$

$$= (N^s - N^d)(N^d - N^s)$$

حيث يمكن كتابة المعادلة (2) على الشكل التالي:

$$\bar{w} = f(u) \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

¹ أسامة بشير الدباغ، " البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 211.

² A.W.Phillips، op.cit، p310.

$$\frac{d(\bar{w})}{du} = \mu' < 0$$

أي أن العلاقة عكسية بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة.

$$\uparrow (N^d - N^s) \text{ علاقة عكسية } \downarrow \mu \text{ علاقة عكسية } \bar{w} \uparrow.$$

أو:

$$\uparrow (N^d - N^s) \text{ علاقة طردية } \downarrow \mu \text{ علاقة عكسية } \bar{w} \downarrow.^1$$

تمثل المعادلة (3) معادلة منحنى فيليبس كما توصل إليها ليسبي وهي تبين علاقة عكسية وغير خطية بين معدل الأجور ومعدل البطالة.

2- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع إشكالية التضخم والبطالة ومنحنى فيليبس نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: مذكرات التخرج:

- مذكرات التخرج سمية بلقسي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي - جامعة باتنة (2016-2017): قامت الدراسة التي تحت عنوان "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري" بتطبيق مفهوم النظرية حول العلاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث اعتمدت على طريقة **ARDL** لتقدير محددات التضخم، حيث خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين الظاهرتين. وتشير الدراسة إلى أنه يتوجب على السلطات أن تضع في أولوياتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية والنفقات العامة وترشيدها بتوجيهها

¹ Jean-Michel Cousineau, "Economie du travail", Quebec, Canada, 1981, P115

للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة كالقطاع الصناعي و الفلاحي.

• **حيات ملكية، 2007 بعنوان: إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**

حيث تمحورت إشكالية هذه الأطروحة في إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2005) وتتخلص هذه الدراسة في ضرورة فهم البعد الجديد الازمة الاقتصاد الرأسمالي، وسعيه لتصرف هذه الأزمة للدول النامية، ركزت في دراستها على منحى فيليبس في الحالة الجزائرية و خلصت الدراسة عن وجود عالقة طردية بين ظاهرتي البطالة والتضخم وهذا عكس عالقة فيليبس وبالتالي لا تنطبق عالقة فيليبس على اقتصاد الجزائر.

• **بوزيد محمد مذكرة ماستر أكاديمي تحت عنوان التحقق من منحى فيليبس في اقتصاديات الدول**

النامية للفترة (1991 - 2016) جامعة ورقلة (2018): قامت الدراسة التي تحت عنوان "التحقق من منحى فيليبس في اقتصاديات الدول النامية للفترة (1991 - 2016) بتطبيق منحى فيليبس على اقتصاديات الدول النامية حيث اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي السلاسل الزمنية المقطعية PANEL بين متغيري الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدم تحقق نظرية فيليبس أي لا وجود للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل بل تقتصر على المدى القصير الأجل فقط عكس ما أثبتته فيليبس.

• **سعيد هتهات، مذكرة ماجستير تحت عنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (2005-2006) :** اعتمدت الدراسة التي تحت عنوان "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر " بتطبيق منحى فيليبس على الجزائر، حيث على نموذج الانحدار الخطي بين التضخم والبطالة حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بينهما أي تحقق نظرية فيليبس.

الفرع الثاني: الدراسات المنشورة في مجلة المحكمة:

• **ط/ د شلوفي عمير مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 02 العدد 02 جوان**

2017 (العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحى فيليبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 -2015).

قامت الدراسة التي هي تحت عنوان " علاقة البطالة والتضخم مقارنة قياسية خلال الفترة (1980 2015) في الاقتصاد الجزائري "بتطبيق منحى فيليبس، حيث اعتمدت علي طريقة المربعات الصغرى العادية حيث يظهر نموذج منحى فيليبس بالمعطيات الجزائرية عدم توافقه مع افتراضات النظرية الاقتصادية، فمعامل

البطالة موجب أي علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا نقيض ما جاء به منحى فيليبس الذي يقضي بوجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين.

- د. بوالكور نور الدين مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع جوان 2017 (تحليل وقياس العلاقة بين معدل البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2016)

في إطار منحى فيليبس اعتمدت الدراسة التي هي تحت عنوان: "تحليل وقياس العلاقة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في إطار منحى فيليبس خلال الفترة (1970) - (2015) على طريقة علاقة التحويل لمقلوب حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بينهما أي تحقق نظرية فيليبس.

- د. وعيل ميلود مجلة معارف مجلة علمية محكمة قسم العلوم الاقتصادية السنة التاسعة العدد 17 ديسمبر 2014 (تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2013)

قامت الدراسة التي هي تحت عنوان "تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) في الاقتصاد الجزائري" بتطبيق منحى فيليبس، حيث اعتمدت علي طريقة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث أن هذه العلاقة مقبولة وصحيحة أما إحصائيا فهي غير مقبولة لعدم وجود جودة التوافق أي لا يمكن استخدامها للتنبؤ.

- لعرف فايزة، سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحى فيليبس في الجزائر (2003-2011) جامعة المسيلة، الجزائر 2011.

وتتبلور إشكالية الدراسة: هل يمكن للدولة بناءا على دراسة فيليبس كإستراتيجية تقليص معدل البطالة من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حد معقول ويكون ذلك دافعا للقيام بعمليات تنموية مستدامة. اعتمدت الباحثين في دراستهما على نماذج الانحدار الغير الخطي البسيط في بناء النموذج وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدلي البطالة والتضخم، خلال الفترة محل الدراسة.

الفرع الثالث: مقارنة الدراسات السابقة:

كمقارنة للدراسات السابقة ببعضها البعض نجد أن كل من الدراسات سمية بلقسي 2016 (2017) تحت عنوان "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري". بوزيد محمد تحت عنوان التحقق من منحى فيليبس في اقتصاديات الدول النامية للفترة 1991-2016) قد استخلصت عدم وجود علاقة بين الظاهرتين وأضاف بوزيد محمد انه توجد علاقة عكسية في الأجل القصير في دراسته القياسية التي اعتمد فيها على نموذج PANEL.

أما فيما يخص يحيات مليكة في دراستها إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2005 فقد استخلصت وجود علاقة طردية بين الظاهرتين.

على عكس كل من سعيد هتهات، في دراسته تحت عنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 2005 - 2006 التي استعمل فيها نموذج الانحدار الخطي، و ط د شلوفي عميرفي دراسته العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحى فيليبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015- التي استعمل فيها طريقة المربعات الصغرى، و د. بوالكور نور الدين في دراسته تحليل وقياس العلاقة بين معدل البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 في إطار منحى فيليبس التي استعمل فيها طريقة التحويل بمقلوب و د. وعيل ميلود في دراسته تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2013 التي استعمل فيها نموذج ECM لعراف فايزة ، سعودي نجوفي دراستهما دراسة قياسية لمنحى فيليبس في الجزائر 2003 التي استعملنا فيها طريقة الانحدار الغير خطي البسيط، فقد استخلصوا وجود علاقة عكسية بين الظاهرتين ونجاعة منحى فيليبس في الاقتصاد الجزائري. و في دراستنا سنحاول تقدير علاقة التضخم بالبطالة (منحى فيليبس في اقتصاد الجزائر خلال الفترة (2012-2022) وهي فترة تختلف عن الدراسات السابقة، ونحلل مدى توافقها مع واقع الاقتصاد الجزائري والكشف عن شكل العالقة القائمة بين الظاهرتين.

خلاصة الفصل:

تطرقنا الى ذكر بعض المفاهيم حول السياسة النقدية و التضخم والبطالة ، كما استعرضنا مختلف النظريات المفسرة للتحكيم بين البطالة والتضخم، أي علاقة فيليبس في مختلف الاتجاهات الاقتصادية، فبعض النظريات رأينا أنها لا تفاضل بين البطالة والتضخم وهما النظريتان الكلاسيكية والكينزية، أما البعض الآخر فيبررون وجود علاقة عكسية إحصائية بين الظاهرتين أي إذا أردنا معالجة إحدى الظاهرتين نؤثر بصفة مباشرة على الظاهرة الأخرى ولو بتأخر في الفترة، كما أن بعض النظريات أدخلت عامل التوقعات في تحليلها لتلك العلاقة، إلا أنه ما لوحظ عدم ثبات تلك العلاقة حيث عرفت العديد من الدول الغربية خاصة موجة من ارتفاع تزامني لكل من التضخم والبطالة معا وهذا ما عرف بالركود التضخمي في نهاية السبعينيات.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وعالجت الظاهرتين إلا أنها كانت متناقضة في الكثير من الأحيان فمنها من أيدت نظرية فيليبس ومنها من نفت هذه النظرية.

الفصل الثاني:

**دراسة تحليلية للعلاقة بين التضخم
والبطالة في الجزائر الفترة (2012-2022)**

تمهيد:

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل جعلته من الاقتصاديات الدولية المتخلفة خاصة مع اعتماده على صادرات البترول بنسبة تفوق 96% مما جعله أكثر عرضة للاختلالات الاقتصادية التي تفرضها التقلبات الحادة التي تحصل مؤخرا في أسعار المحروقات. الأمر الذي جعل الجزائر تعاني من معدلات تضخم مرتفعة معظم السنوات بالإضافة إلى التضخم فإن الجزائر تعاني من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى معدلات النمو المنخفضة، و حدوث اختلالات في كل من الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة.

وبعد أن قمنا بدراسة وتحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة نظريا، سنحاول فيما يلي أن نتعرف على واقع هاتين الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري وتطور كل منهما، مع التركيز على الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022 ، وذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معادلتها، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الدولة الجزائرية للحد من هاتين الظاهرتين، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات.

ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: خصص لدراسة و تحليل معدلات التضخم و البطالة في الإقتصاد الجزائري من خلال معرفة تطوره و اسبابه و كذلك اهم السياسات المتبعة للتقليل من معدلاته.

المبحث الثاني: فقد جاء لتحليل العلاقة بين التضخم و البطالة على أثر الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

المبحث الأول: تقييم معدلات التضخم و البطالة في الجزائر الفترة (2012/2022)

يعتبر التضخم و البطالة من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهذا يرجع لعدة أسباب منها داخلية وخارجية، ولقد جاء الامر 10-04 من قانون النقد والقرض في المادة 2 ليعطي صلاحيات أكثر للبنك المركزي ويجعل من أهدافها التحكم في الأسعار من خلال السياسة النقدية المتبعة.¹

المطلب الأول: تحليل معدلات التضخم في الجزائر خلال (2012/2022):

1- تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2012/2022):

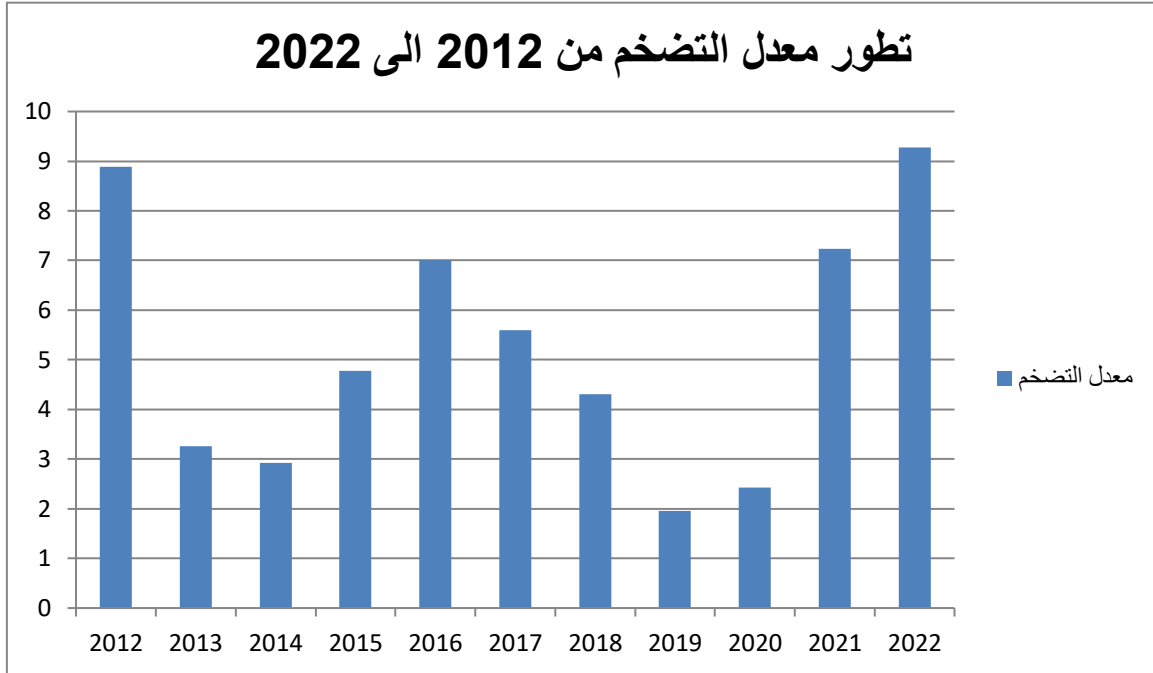
الجدول رقم 1: معدلات التضخم في الجزائر من 2012 الى 2022.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم	8.89	3.26	2.92	4.78	7.00	5.59	4.30	1.95	2.42	7.23	9.27

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر-<https://www.bank-of-algeria.dz>

¹ وزارة التخطيط والتنمية العمرانية ، " تقرير عام للمخطط الخماسي 2010-2014"، الجزائر، ص11.

الشكل رقم 8: تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2012 الى 2022.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل 01 نلاحظ ان معدل التضخم كان في سنة 2012 8.89%، تحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012 ؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...)، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8.9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية.

في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.2% في 2013، 2.9% في 2014 على الترتيب فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر ، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012.

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8% في سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل

الصرف ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.¹

تراجع معدل التضخم إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5،6% في سنة 2017، ليبلغ 1.95% في سنة 2019 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية .

بعد تسجيل اقل نسبة في فترة دراستنا ومع حلول الازمات الاقتصادية المتتالية في العالم وخاصة فايروس كورونا والحرب الروسية مع أوكرانيا ارتفع معدل التضخم في 2020 ل 2.42% و 7.23% في سنة 2021 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 29 ، ليواصل المعدل النمو بوتيرة سريعة ليبلغ ذروته سنة 2022 بنسبة 9،27%.

2- سياسة البنك المركزي في مواجهة التضخم:

اتجهت السلطة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياستها النقدية قصد التقليل من شدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها بما يسمح للاقتصاد الوطني من التخلص من التبعات السلبية التي خلفتها هذه الضغوط، فاعتبرت استقرار الأسعار آلية لها لبلوغ الهدف المنشود.

سياسة إستهداف التضخم في الجزائر(2012/2022): اتجهت السلطة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسة (استهداف التضخم)* كأسلوب حديث لسياستها النقدية قصد التقليل من شدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها بما يسمح للاقتصاد الوطني من التخلص من التبعات السلبية التي خلفتها هذه الضغوط، فاعتبرت استقرار الأسعار آلية لها لبلوغ الهدف المنشود، وتواجه سياسة استهداف التضخم في الجزائر العديد من الصعوبات أو التحديات التي تحول دون التطبيق الجيد لهذا الأسلوب الحديث من السياسة النقدية، ويمكن إجمال هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة.
- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.
- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.

¹ / د. بوالكور نورالدين، " تحليل و قياس العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في اطار منحنى فيليبس"، مرجع سبق ذكره، ص 56.
* سياسة استهداف التضخم هي استراتيجية يستخدمها البنك المركزي لتحديد معدل تضخم محدد كهدف، ثم استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة للحفاظ على التضخم ضمن هذا النطاق المستهدف لتحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام.

● تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية الصناعية والفلاحية من الخارج، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة حيال التضخم المستورد.

● إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد، حساس حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها لذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار أشارت المادة 35 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 1103 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". سياسة استهداف التضخم حيث تشير التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من 3% كهدف وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2007، إلا أنه وفي ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد، فقد حدد مجلس النقد والقرض - إضافة إلى محافظه على هدف التضخم في المدى المتوسط عند 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية - مجالا مستهدفا يتراوح بين 3 و 4% في سنة 2008 ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4% في سنة 2009 واستمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي.¹

في ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 إلى سنة 2012 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة، وتتمثل في:²

- إلغاء الحقوق الجمركية والمقدرة بـ 5% على الاستيراد للسكر الأبيض والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة.
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأبيض وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.
- إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر الأبيض من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ 19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبـ 25% بالنسبة لنشاطات التوزيع.

¹ شرف الدين أحمد، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال لفترة 1970-2008"، مجلة الباحث، 10، 2012، ص-ص 20، 21.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة(2012-2022)

اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أبريل 2012 (من 1100 إلى 1350 مليار دينار)، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1,5% في منتصف جانفي 2013 إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإجبارية في ماي 2013 إلى 12% بعد تعديله بنقطتين مؤبوتين في ماي 2012 من 9 إلى 11% توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية و إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة ابتداء من جانفي 2018 و استمرت ليومنا¹.

المبحث الثاني: تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012/2022):

خلال الفترة الأخيرة، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات البطالة، حيث ارتفعت إلى مستويات ملحوظة ثم تراجعت قليلاً في السنوات الأخيرة، مما يعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد

1- تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2012/2022):

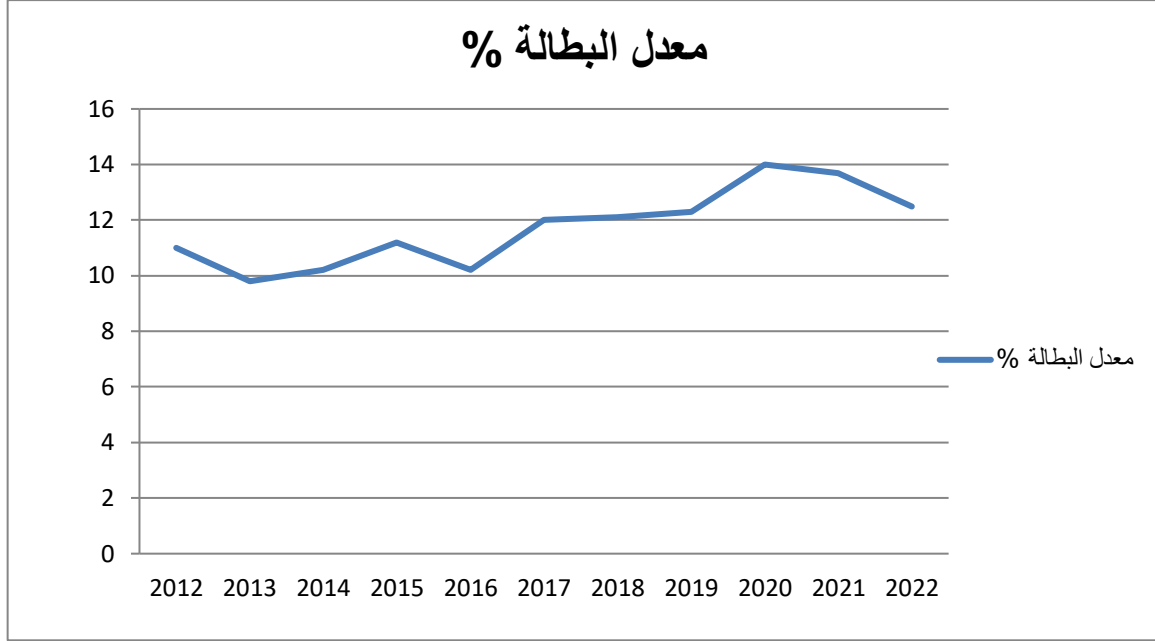
الجدول رقم 2: معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012/2022).

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	11.00	9.80	10.20	11.20	10.20	12	12.10	12.30	14	13.7	12.50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي <https://www.worldbank.org>.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر, 2013, (<https://www.bank-of-algeria.dz>).

الشكل رقم 9: تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2012 إلى 2022.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والذي يقدم إحصائيات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022 وفي ظل التسليم بالمعدلات المصرح بها من طرف الهيئات الرسمية، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت البطالة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 14% سنة 2020، وفي المقابل سجل الاقتصاد الجزائري معدل بطالة قدره 9.80% سنة 2013 وهو أدنى معدل بطالة خلال فترة الدراسة. يمكن تقسيم تطور البطالة في

الجزائر إلى ثلاث مراحل:

• **المرحلة الأولى من 2012 إلى 2014:** شهدت هذه الفترة انخفاضا قياسيّا في معدلات البطالة حيث تراجعت من 11% سنة 2012 إلى 9.80% سنة 2013 وهو أدنى معدل بطالة خلال فترة الدراسة، واستقرت عند 10.2% سنة 2014. تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية السابقة، والتي تزامنت مع عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد وارتفاع أسعار البترول وهو ما انعكس بارتفاع إيرادات الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة(2012-2022)

الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب . وكان لهذه البرامج أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة. فلقد تم استحداث 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت.

● **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2019:** خلال هذه المرحلة عاودت معدلات البطالة الارتفاع حيث بلغت 11.2% سنة 2015 مقابل 10.2 سنة 2014، وطيلة هذه الفترة تراوح معدل البطالة بين 11 و 12 مع نهاية 2014 ومطلع 2015 هبوت أسعار النفط إلى 53.06 دولار وبدأت الأزمة النفطية، حيث بلغ سعر برميل النفط 49.25 دولار سنة 2016 وهو الأمر الذي غير منحى السياسة الاقتصادية وأدخل الجزائر مرحلة التقشف، ما أثر سلبا على استكمال المخططات التنموية، البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الاقتصادي المخطط الخماسي للتنمية". كما تم تحميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف العمومي جراء تراجع إيرادات الدولة.

● **المرحلة الثالثة 2019-2020-2021-2022:** مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 قفزت معدلات البطالة إلى 14% وهو معدل جد مرتفع ومؤشر سلبي، حيث أعلنت وزارة العمل الجزائرية فقدان السوق المحلية نحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق المصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى. فقد أغلقت مصانع لتكريب وتجميع السيارات في الجزائر خلال العامين 2019 و 2020 وسرح موظفوها ، أغلبها مملوكة لرجال أعمال تورطوا في قضايا فساد، إلى جانب تبعات الجائحة سنة 2021 استقر معدل البطالة عند 13.7% ليبدأ في إنخفاض مع نهاية سنة 2021 و بداية سنة 2022 ليصل الى 12.5% و هذا راجع الى ركود الاقتصاد ونتج عنه قلة فرص التشغيل وارتفاع نسبة البطالة، مما دفع بالدولة سنة 2022 الى التدخل عبر استحداث منحة البطالة لفائدة البطالين طالبي العمل لأول مرة.

خاتمة:

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات التضخم والبطالة. تأثرت التضخمات بالتغيرات في أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المحلية، مع معدلات تراجعت بشكل طفيف بفضل جهود التحكم في الأسعار. أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد شهدت تحسناً طفيفاً في الأعوام الأخيرة، لكن التحديات المستمرة تظل تشكل تحدياً للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: أدوات و منهجية الدراسة:

في دراسة معدلات التضخم و البطالة في الجزائر، يعتمد الباحثون على جمع البيانات الاقتصادية من مصادر موثوقة مثل الجهات الرسمية و المؤسسات الأكاديمية. يتضمن المنهج أساليب الاستقصاء و التحليل الإحصائي لتقييم الاتجاهات الزمنية و العوامل المؤثرة. كما يتطلب البحث تقييماً للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على هذه المعدلات لفهم أسباب التغيرات و توجيه السياسات المستقبلية.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام منهجية استقصائية و تحليل إحصائي لتقييم معدلات التضخم و البطالة في الجزائر.

1- متغيرات الدراسة:

1-1- معدل البطالة (UN) : يعرف بأنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيراً، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، و إذ كان كبيراً معناه أن سوق العمل في حالة اختلال و عدم الاستقرار.

1-2- معدل التضخم (INF): يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، و ينعكس عنه آثار تلمس كل مستويات الدولة فعلى مستوى المستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية. مما ينعكس سلباً على مستوى معيشتهم و بالمثل الشركات الصناعية حيث ترتفع أسعار المواد الخام كذلك على مستوى الدولة حيث تنخفض القوة الشرائية لعملائها أمام العملات الأخرى.

2- حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UN). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (2012-2022).

3- مصادر البيانات:

مصادر البيانات تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UN) من الجهات المتخصصة مثل المركز الوطني الجزائري للإحصاء، معطيات مجموعة البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (2012-2022).

4- معالجة البيانات:

لقد تم الاعتماد على برنامج (EViews7) و (Data Analytiques 3) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

2- نتائج تقدير العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر:

حساب معامل الارتباط بين التضخم و البطالة $R_{UN INF}^*$: بالاستعانة ببرنامج (7) EViews و باستخدام التطبيق CORRELATION تحصلنا على النتيجة التالية:

الجدول رقم 03: معامل الارتباط بين التضخم و البطالة.

	UN	INF
UN	1	-0.034260
INF	-0.034260	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (7) EViews.

أي أن معامل الارتباط بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر هو:

$$= \frac{UN}{-INF} = \frac{1}{-0.034260} = -29.1885.R_{UN INF}^*$$

أي أن العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة عكسية، وبالتالي فإن منحى فيليبس يتحقق للفترة المدروسة في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل أثر الاستثمار العمومي على تطور معدلات البطالة و تضخم في الجزائر 2012/2022:

1- الفترة 2012-2014:

وتعتبر هذه السنتين من برنامج توظيف النمو يهدف هذا البرنامج إلى دفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة وخلق مناصب شغل جديدة من جهة أخرى، واستكمالاً للبرامج الاستثمارية المنطلقة في الفترة السابقة اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج جديد للاستثمارات العمومية خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار (286 مليار دولار)، وفيما يلي أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل و التضخم .

الجدول رقم 04: تطور حجم الاستثمار العمومي و معدل البطالة و التضخم في الجزائر للفترة 2012- 2014

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة(2012-2022)

السنة	2012	2013	2014
الإستثمار العمومي بالمليار د.ج	2121.4 مليار دينار = (286 مليار دولار)		
معدل البطالة (%)	10.20	9.80	11.00
معدل التضخم (%)	2.92	3.26	8.89

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (<https://www.ons.dz>) ووزارة المالية (<https://www.mf.gov.dz>) وتقارير بنك الجزائر 2010-2014 (<https://www.bank-of-algeria.dz>).

يلاحظ من خلال المعطيات المذكورة أعلاه، أن الدولة قد رصدت ما يقارب 155 مليار دولار لاستحداث مشاريع استثمارية جديدة مست قطاعات هامة مثل الأشغال العمومية الري، التعليم العالي، التكوين المهني، لكن البرنامج الذي سبق (2005) (2009) عرف نسبة إنجاز لم تتجاوز 16%، أي ما يعادل 25 مليار دولار و الباقي 130 مليار دولار رحل إلى برنامج 2010 - 2014 . أما من جانب التشغيل فإن عدد المناصب التي وفرت خلال هذه الفترة قارب المليون منصب وهذا الرقم لا يمثل سوى الثلث من المناصب المتوقعة لهذه الفترة، وهذا ما يعادل نسبة بطالة قدرت سنة 2014 بـ 11%، وهي تقريبا نفس النسبة طيلة مدة تنفيذ البرنامج، وبالمقابل عرف معدل التضخم معدلات متقاربة ماعدا سنة 2014 التي وصل فيها التضخم إلى 8.89%، ويعود سبب الارتفاع أساسا للكتلة النقدية التي ضحت بمناسبة مراجعة شبكة أجور الوظيف العمومي خلال هذه السنة.

2- الفترة 2015-2019:

أعد هذا البرنامج (توطيد النمو) في سياق مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن من جهة، وكذا الانتقال التدريجي بالاقتصاد الوطني من الطبيعة الربعية إلى الطبيعة الإنتاجية وذلك بتعزيز إجراءات التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار تم رصد مبلغ 22100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار، كغلاف للبرامج الاستثمارية التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2015-2019، وقد سطرت أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية والصحة العمومية وربط المساكن بشبكات الماء، الكهرباء والغاز ... الخ.
- زيادة نمو الناتج المحلي الخام - توقع نسبة نمو تقدر بـ 07% - مع حلول سنة 2019.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة(2012-2022)

- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- مواصلة مكافحة البطالة باستحداث مناصب شغل جديدة.
- مواصلة سياسة الدعم الاجتماعي مع ترشيد التحويلات الاجتماعية.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

كما تم تخصيص مبلغ إجمالي يقدر بـ 2500 مليار دينار (500) مليار دينار لكل سنة للتدخلات الحكومية في الحالات الاستثنائية والطارئة، وبالموازاة مع تطبيق هذا البرنامج تم الشروع في إطلاق ورشة عمل وزارية هدفها تحسين وتوسيع الوعاء الجبائي وتحديث طرق التحصيل نظرا لأهمية الموارد الجبائية في ميزانية الدولة.

الجدول رقم05: تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2015 – 2019.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الإستثمار بالملياردينار	3035.3	1655.1	1221.3	1940.5	7904
البطالة (%)	11.20	10.20	12	12.10	12.30
التضخم (%)	4.78	7.00	5.59	4.30	1.95

المصدر: وزارة المالية (2019)، الديوان الوطني للإحصائيات (2019)

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن هناك تناقص لحجم الاستثمارات من سنة لأخرى، فبعدما كانت في حدود 3035.3 مليار دينار انخفض إلى أقل من النصف سنة 2017، وهذا راجع بالدرجة الأولى لتخفيض ميزانية التجهيز في ظل تناقص موارد الدولة من قطاع المحروقات وهذا عكس الفترة 2012 - 2014 وبالمقابل فإن معدلات البطالة بدأت في الارتفاع خلال هذه الفترة، فهي في حدود 11.20% كمتوسط، في حين عرفت معدلات التضخم نوعا من الارتفاع بلغت أقصاها 7% سنة 2016 ، مما يعني بداية تلازم ظاهرتي البطالة والتضخم خلال هذه الفترة.

3- الفترة 2020-2022:

وتعتبر هذه السنتين من برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي هذا المخطط تم الإعلان عنه من قبل الحكومة الجزائرية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، تحسين بيئة الأعمال، وتحقيق الاستدامة المالية. ويتضمن المخطط عدة محاور رئيسية مثل تحسين الإنتاج

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر الفترة(2012-2022)

المحلي، تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وقد سطرت أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- تنويع الاقتصاد.
- تحفيز الاستثمار.
- خلق فرص عمل.
- دعم القطاع الخاص.
- تعزيز العدالة الاجتماعية.
- تحقيق الاستدامة المالية.

الجدول رقم06: تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2020-2022.

السنة	2020	2021	2022
حجم الإستثمار بالمليار دينار	3950 مليار دينار		
البطالة (%)	14	13.7	12.50
التضخم (%)	2.42	7.23	9.27

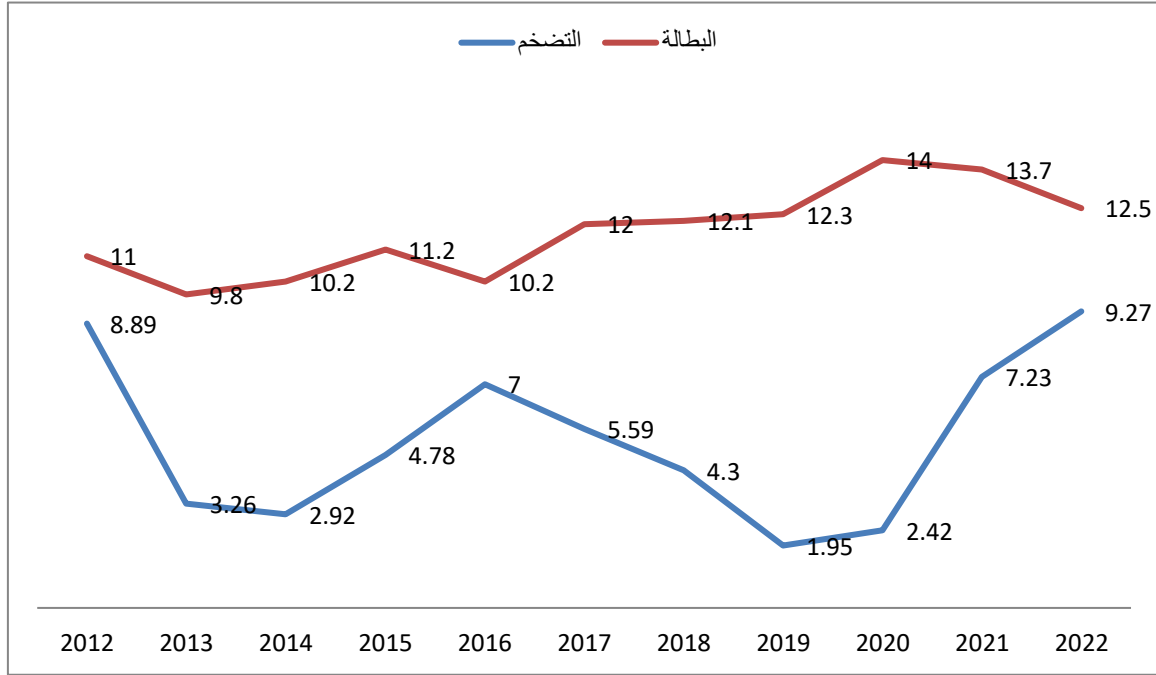
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مجموعة البنك الدولي.

يلاحظ من خلال المعطيات المذكورة أعلاه، أن الدولة قد رصدت 3950 مليار دينار اي اقل من الفترة الأخيرة، وهذا راجع إلى المجهودات المبذولة في الجزائر لتحسين بيئة الأعمال وتطويرها، عبر المرافقة العمومية والرفع التدريجي للعوائق البيروقراطية واجتثاث منابع الفساد المالي والإداري، ومحاولات الدولة للالتحاق بمجموعة دول بريكس، مما يجعلها مطالبة برفع الناتج الداخلي الخام، خاصة أنها حققت نحو 7 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات، مع فائض تجاري فاق 18 مليار دولار، ومداخيل محروقات فوق 50 مليار دولار عام 2022، في حين انها إستطاعت تخفيض معدلات البطالة من 14% سنة 2020 و هي اقصي قيمة في فترة الدراسة الى 12.5% سنة 2022 ، إلا أنها لم تستطع التحكم في معدلات التضخم التي وصلت إلى 9.27% سنة 2022 وهي أقصى قيمة في فترة الدراسة.

2-تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012/2022:

نظريا العلاقة بين التضخم والبطالة بجسدها منحى فيليبس الذي سبق عرضه، أما من الناحية التطبيقية فإن تحليل هذه العلاقة سيتم من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 10: يمثل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 2012-2022.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول 03، 04، 05 أعلاه و برنامج 3 Data Analytiques.

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن معدلات التضخم لسنة 2012 سجلت نسبة 8.89% لتشهد في السنوات الموالية نوعاً من التذبذب ما بين 3.26% و 7%، وهذا إلى غاية 2016 حيث سجل أعلى معدل : 7% هذا راجع إلى ارتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بفعل مستوى الإنفاق العمومي المرتفع لتتخفف فيما بعد وصولاً إلى 1.95% سنة 2019، لكن الفترة 2020-2022 عرفت تحركا واضحا لهذه المعدلات نحو الأعلى بأعلى نسبة قدرت ب 9.27%، بسبب عدم مسايرة العرض الكلي للطلب الكلي، وبالمقابل شهدت معدلات البطالة انخفاضا واضحا فمن 11% سنة 2012 إلى 9.8% سنة 2013. وهذا الانخفاض في معدلات البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بفعل برامج الاستثمار المنجزة خلال هذه الفترة خاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية. وعليه يتأكد تطبيق منحى فيليبس في السنوات 2012 إلى 2015، أي تأكيد العلاقة طردية ما بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

اما الفترة 2016-2022 تكون فيه العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهذا راجع الى ارتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار (التضخم). وعندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، ينخفض الطلب على العمال، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، وإذا كان هذا مبررا بالنسبة للبطالة بسبب تناقص حجم الاستثمارات كما سبق الإشارة إليه، فإن ارتفاع التضخم يعزى لأسباب أخرى كزيادة الطلب الكلي.

3- مناقشة نتائج التحليلية للدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التحليلية وبالاعتماد على الجانب النظري للعلاقة بين البطالة والتضخم في ظل منحنى فيليبس يمكن التوصل إلى ما يلي:

أولاً: بما أن التضخم حساس للبطالة والعلاقة بينهما عكسية فالفرضية القائلة أن منحنى فيليبس ينطبق على الحالة الجزائرية محققة، حيث تنعكس تقلبات معدلات البطالة على التضخم كما يلي:

● مرحلة الانعاش الاقتصادي (2012-2015): وتعتبر السنوات الأخيرة من مرحلة الإنعاش ظهرت بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي انعكس إيجاباً على إيرادات الدولة، ومع عودة الاستقرار والأمن للبلد تم تبني المنهج الكينزي الداعم للطلب الفعال من خلال التوسع في السياسة المالية وزيادة الإنفاق الحكومي ما أدى إلى تسجيل انخفاض قياسي في معدلات البطالة بلغ 9.8% سنة 2013، لكنه في المقابل انعكس على ارتفاع كبير معدلات التضخم بلغ 8.89% سنة 2012 والذي تزامن مع تسجيل أعلى سعر البرميل النفط قدر بـ 112.94 دولار سنة 2011.

● بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ودخول الجزائر مرحلة التقشف تم تجميد العديد من المشاريع التنموية وتقليص الوظيف العمومي عاودت معدلات البطالة في الارتفاع مقابل تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم بمتوسط 4.5%.

● إن تزامن بعض العوامل السياسية سنة 2019 مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التضخم بعد فقدان السوق المحلية الآلاف الوظائف حيث وصلت معدلات البطالة الى 14%.

● بعد الخروج من الجائحة تم تجسيد خطة الإنعاش الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني حيث قامت باستبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنّعة محلياً، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف وترقية نسيج المؤسسات الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مراجعة قاعدة 49/51 وإلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة مما أدى الى خفض نسبة البطالة الى 12.5% سنة 2022.

ثانيا: نظرا لانطباق منحى فيليبس على الحالة الجزائرية فإنه يمكن استعماله كأداة للسياسة الاقتصادية من خلال الوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد كما يلي:

بناء على ما سبق نلاحظ أن التوليفة المثلى بطالة - تضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-2022 كانت خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي والتي كانت أحد أهدافها الرئيسية تخفيض معدلات البطالة، حيث لدينا توليفتان متاحتان وهما سنة 2013 حيث شهدت أدنى معدل بطالة قدر بـ 9.8% مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.23% وسنة 2019 بمعدل بطالة قدر بـ 12.3% مقابل معدل تضخم قدر بـ 1.95%، انخفضت الأسعار مقابل القبول بارتفاع في معدلات البطالة. بما أن هدفنا هو تخفيض البطالة فإن التوليفة المثلى كانت سنة 2013 حيث حافظت على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري فهو معدل تضخم مقبول وهو الهدف الرئيسي من الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن هناك علاقة عكسية قوية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري، فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو تخفيض معدلات البطالة فهذا يؤدي إلى ارتفاع محسوس في معدلات التضخم، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على التضخم في الجزائر. كما تم التوصل إلى أن الارتباط بين هذين المتغيرين قوي نسبيا. ضف إلى ذلك فالمتغير التفسيري الموضوع في النموذج أو المتخذ في الدراسة ذو قوة تفسيرية وله تأثير على المتغير التابع. فالبطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر بما أن التضخم حساس للبطالة والعلاقة بينهما عكسية يمكن القول أن منحنى فيليبس ينطبق على الحالة الجزائرية، ويمكن استعماله كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال الحصول على مجموعة من البدائل المتاحة ببطالة، تضخم، حيث كانت التوليفة المثلى ببطالة، تضخم في الاقتصاد الجزائري سنة 2013 حيث شهدت أدنى معدل بطالة قدر بـ 9.8 % مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.23% والتي حافظت على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري فهو معدل تضخم مقبول، ويعتبر كردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية.

خاتمة

الخاتمة:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى أن كل من البطالة والتضخم متغيران حتميان غير مرغوب بهما في الاقتصاد، لكن ليس المشكل في التضخم بل في حدته ودرجة تطوره، فإذا كان تضخما مدروسا ومحسوبا فلا بأس به بحيث يكون ناتجا عن ردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية، أما إذا كان بمعدلات مرتفعة وغير متوقعة فهنا يكمن الخطر على الاقتصاد لأنه ناتج عن رد فعل مبالغ فيه أي فرط حساسية في الاقتصاد بحيث ينجم عن تطبيق سياسة اقتصادية معينة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وتنعكس هذه الأهداف على مقدار كبير من التضخم بمعنى أدق أن نسبة التضخم تحدث تشوها اقتصاديا، أي لا تجعل من المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد صحيحة بل اسمية أكثر منها حقيقية، وبالتالي فتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل يعتمد على استقرار الأسعار.

أن استقرار هذه الأخيرة يسمح بضمان مستوى مقبول من طلب الأفراد الأمر الذي من شأنه المحافظة استقرار عمل الجهاز الإنتاجي. إذن فالحفاظ على معدلات دنيا من التضخم يضمن زيادة تشغيل مختلف الموارد الاقتصادية مما يسمح بزيادة الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستويات التشغيل وتفادي مازق تسريح العمال وتفاقم معدلات البطالة. أما على المستوى الخارجي فاستقرار يعتبر شرطا جوهريا للحفاظ على تنافسية البلد وتوازن رصيد ميزان المدفوعات. إذن نلاحظ كيف أن وضع استقرار الأسعار كأولوية في سلم أهداف السياسة الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق الأهداف الأخرى ويعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فمشكلة البطالة موجودة لا محالة، فعند المستوى الطبيعي للبطالة نقول أنه لدينا عمالة كاملة ولا يزال هنالك أفراد لا يعملون، والعمل على زيادة العمالة بعبارة أخرى خفض معدلات البطالة لما هو أقل من المعدل الطبيعي يؤدي إلى مشكلات اقتصادية أخرى (التضخم). لذلك تكمن مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل والتي كلما اقتربت من الصفر زاد الرفاه في المجتمع.

نتائج الدراسة:

- السياسية النقدية تؤدي دورا هاما في القضاء على التضخم، وذلك نظرا لان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ترتبط بالزيادة في كمية النقود او ارتفاع الطلب، او ترتبط من جهة اخرى بانخفاض حجم المعروض او ارتفاع الاسعار.
- العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) هي علاقة عكسية.

- يمكن تطبيق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012-2022).

الاقتراحات و توصيات:

بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة توجيه النفقات العمومية نحو القطاع المنتج خاصة القطاع الفلاحي لما له من دور في القضاء على البطالة وتحقيق فائض إنتاجي من شأنه تخفيض الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من جهة ومن جهة أخرى فك التبعية نحو الخارج.
- بما أن مشكلة البطالة موجودة لا محالة يجب أن تعطى الأولوية لاستقرار الأسعار والذي يعتبر مفتاح الاستقرار الاقتصادي.
- يجب أن يتناسب مستوى العرض نقدي مع مستوى النمو في الناتج الإجمالي المحلي حفاظا على قيمة النقد.
- ضرورة الاستمرار في السياسة المالية التوسعية نظرا لنتائجها الايجابية على البطالة، مع إشراك السياسة النقدية من أجل ضبط معدلات التضخم، حتى لا تستجيب للزيادة في الإنفاق العام.
- إعادة النظر في أهداف السياسة النقدية، فيجب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية.
- البدء في تفعيل حوكمة سياسة إنفاق المال العام ومحاربة الفساد.
- تفعيل الدور الرقابي للمصالح المعنية في إطار السياسة التجارية الرقابية على الأسعار.
- البعد عن الاستدانة الخارجية حفاظا على السيادة الوطنية.

أفاق الدراسة:

- بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة وبالاعتماد على التوصيات أعلاه، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع والتي قد تشكل أفاقاً لدراسات مستقبلية نذكر منها ما يلي:
- أثر سياسات التشغيل على معدلات البطالة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية -.
- الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في ضبط معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر باللغة الأجنبية

- 1/ George Pariente، Éléments d'économie monétaire، éd، Economica، 1983.
- 2/ Michelle de Mougures، Théorie et politique monétaires، 2édition Dalloz، 1984.
- 3/ Goodhart، Charles، and Manoj Pradhan، "The Great Demographic Reversal: Ageing Societies، Waning Inequality، and an Inflation Revival"، Springer، birline، 2020.
- 4/ Samuelson P، Nordhams W، " Economie "، edition Economica، Paris، France، 2000.
- 5/ Marc Labonte، "Inflation: causes، causts، and curent status"، Congressional research servive، CRS report for congress، 2011.
- 6/ Benissad M.E، "Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie"، édition O.P.U، Alger، 1980.
- 7/ Alain Burlaud، " Comptabilité et inflation"، éditions Cujas، Paris، 1979.
- 8/ A.W.Phillips، « The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957 »، Ecomica، New series، Nov 1958N°100.
- 9/ Jean-Michel Cousineau، "Economie du travail "، Quebec، Canada، 1981.
- 10/ Ariful Islam، "Impact of inflation on import: an empirical study "، International journal of economics، finance and management sciences، Vol 1، N1، 2013

المصادر باللغة العربية

1- الكتب:

- 1/ عبد المنعم السيد على، "التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة بيروت، مركز دراسة الوحدة الإفريقية 1986.
- 2/ عبد الرحمن الحميدي، "النظام المالي والسياسة النقدية في الجزائر". الجزائر: دار الهدى، 2018.

3/ مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003.

4/ عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2010.

5/ أسامة بشير الدباغ، "البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

2- المجالات:

1/ شرف الدين أحمد، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2018، المجلد 06، العدد 01.

2/ عبد القادر روشو، "السياسة النقدية في الجزائر: التحديات والآفاق". مجلة الاقتصاد والمالية، عدد 2، طبعة 15، 2018.

3/ غميمة مصطفى، خضير سفيان، "السياسة النقدية وإدارة السيولة في الجزائر: دراسة حالة". مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 01، العدد 1، 2018.

4/ العربي ياسين، "تأثير السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الجزائر". مجلة العلوم المالية، العدد 15، الطبعة 1، 2020.

5/ عبد الله سمير، "السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي". مجلة العلوم المالية والمصرفية، الطبعة 13، العدد 02، 2022.

6/ صالح محمود، "تحليل السياسة النقدية في الجزائر: دراسة مقارنة مع الدول النامية". مجلة الاقتصاد الدولي، العدد 12، الطبعة 02، 2019.

7/ محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك 2013.

8/ عهود جبار عبيرة، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014.

9/ د. بوالكور نورالدين، "تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في إطار منحنى فيليبس"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 07، 2017.

10/ عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال لفترة 1970-2008"، مجلة الباحث، 10، 2012.

3- مذكرات:

- 1/ نسيبة، خوالدي، أثر السياسة النقدية على التضخم دراسة تحليلية وقياسية خلال فترة 1990-2018 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2021.
- 2/ محمد فودوا، " السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة - حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.
- 3/ بن حمودة محمد، "أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019.
- 4/ زروقي رياض، "تقييم السياسة النقدية في الجزائر بين 2010 و2020". أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2020.
- 5/ دريدي وسيمة، "التحديات والآفاق المستقبلية للسياسة النقدية في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2017.
- 6/ العربي ياسين، "تأثير السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2020.
- 7/ الطاهر لطرش، "مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، أطروحة دكتوراه المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017.
- 8/ كنزة دحان، وريمة سلوكي، " فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015" ، مذكرة تخرج ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، أدرار : جامعة دراية، 2018.
- 9/ لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
- 10/ محمد بن علي، " تأثير التضخم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية"، مذكرة دكتوراه، جامعة، الجزائر1، 2013.
- 11/ سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة باتنة، 2017.

4- ملاحظات:

1/ العراف فائزة، أسعودي نجوى، "مداخلة بعنوان دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003 2011"، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2017.

5/ التقارير:

1/ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " تقرير عام للمخطط الخماسي 2010-2014"، الجزائر.

6/ المواقع الإلكترونية:

1/ البنك العالمي <https://www.worldbank.org>

2/ بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

3/ الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر <https://www.ons.dz>

4/ وزارة المالية الجزائرية <https://www.mf.gov.dz>

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل متغيرين حتميين غير مرغوبين هما البطالة التضخم مع الحفاظ على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري، باستخدام تحليل المعطيات بالاستعانة بمنحنى فيليبس، حيث تم اختيار الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم حساس للبطالة في الحالة الجزائرية والعلاقة بينهما عكسية، ما يعني انطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية، حيث تنعكس تقلبات معدلات البطالة على التضخم كما يلي:

نهاية مرحلة الانعاش الاقتصادي (2012-2015) سجلت انخفاض قياسي في معدلات البطالة بلغ 9.8% سنة 2013 ، لكنه انعكس على ارتفاع كبير معدلات التضخم بلغ 8.98% سنة 2012 بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ودخول الجزائر مرحلة النقش أبن تم تقليص الوظيف العمومي عاودت معدلات البطالة الارتفاع مقابل تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم بمتوسط 4.5%. إن تزامن بعض العوامل السياسية سنة 2019 مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التضخم بعد فقدان السوق المحلية لآلاف الوظائف ليصل إلى 14% سنة 2020 ، ما يقابله إرتفاع في معدلات التضخم التي وصلت إلى 9.27%.

وعليه يمكن استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية، حيث كانت التوليفة المثلى في الاقتصاد الجزائري سنة 2013 معدل بطالة قدر بـ 9.8% مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.26%.

الكلمات المفتاحية: تضخم، بطالة، سياسة نقدية، منحنى فيليبس، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze two inevitable, undesirable variables: unemployment and inflation, while preserving the social front of the Algerian citizen, using data analysis using the Phillips curve, where the period extending from 2012 to 2022 was chosen.

The study concluded that inflation is sensitive to unemployment in the Algerian case and the relationship between them is inverse, which means that the Phillips curve applies to the Algerian case, where fluctuations in unemployment rates are reflected in inflation as follows: The end of the economic recovery phase (2012-2015) recorded a record decline in unemployment rates, reaching 9.8% in 2013, but this was reflected in a significant rise in inflation rates, reaching 8.98% in 2012, after the collapse of oil prices at the end of 2014 and Algeria entering the austerity phase. Public employment rates were reduced and rates returned. Unemployment increased, compared to a significant decrease in inflation rates, averaging 4.5%. The coincidence of some political factors in 2019 with the restrictions imposed by the Covid-19 pandemic in 2020 led to a rise in unemployment rates and a decline in inflation rates after the local market lost thousands of jobs, reaching 14% in 2020, corresponding to a rise in inflation rates that reached 9.27%.

Therefore, the Phillips curve can be used as a tool for economic policy, as the optimal combination in the Algerian economy in 2013 was an unemployment rate estimated at 9.8% compared to an inflation rate estimated at 3.26%.

Keywords: inflation, unemployment, monetary policy, Philips curve, Algeria.